* : تجوهر الجسم : تحقق حقيقته ؛ أى معرفة أهو مركب من أجزاء لاتتجزأ ؟، ، أو من المادة والصورة ؟! .

غير أنه ينبغى أن يلاحظ : أنه لم يقتصر فى هذا النمط ، على هذا المعنى ؛ بل تجاوزه ، إلى البحث عن أعراض الجسم ، ولوازمه . على ماسيأتيك .

قال « الشارح الطوسى » جـ١ ص٣ :

« إعلم أن هذا النمط ، يشتمل على مباحث :

بعضها طبيعية .

و بعضها فلسفية .

وذلك لأن المعلم الأول .

إبتدأ فى تعليمه بالطبيعيات ، التى هى أقدم الأشياء بالقياس إلينا .

وختم بالفلسفيات ، التى هى أقدمها فى الوجود ، بالقياس إلى نفس الأمر .

متدرجا فى التعليم : من مبادىء المحسوسات ، إلى المحسوسات ، ومنها إلى المعقولات.

ولما كان موضوع الطبيعيات الجسم الطبيعى ، المتألف من المادة والصورة ؛ صارت مباحث المادة والصورة ، التى يبتنى عليها العلم ، مصادرات فيه ، ومسائل من الفلسفة الأولى .

وكانت هى أيضا، فى الفلسفة الباحثة عنها ، مبتنية على مسائل أخرى طبيعية ، كنفى الجزء الذى لايتجزأ ، وتناهى الأبعاد .

و « الشيخ » أراد أن يبتدىء بالطبيعيات أيضا ، ولكن بشرط أن يرفع منها هذه الحوالات ، من أحد العلمين إلى الآخر ، المقتضية لتحير المتعلم .

فلزمه ، أن يقصد الأبحاث المتعلقة ، بإثبات المادة والصورة وأحوالها أولا .

ولما قصدها ، لزمه أن يبين ، مايبتنى تلك الأبحاث عليه : من المسائل الطبيعية ، قبلها .

=

= فوجب عليه أن يصدر الكلام ، بنفى الجزء الذى لا يتجزأ ؛ لأنه آخر ماينحل إليه مقاصده ، الذى لايبتنى على مسألة ، تقتضى حوالة أخرى .

وصار هذا النمط لهذا السبب مشتملا على مباحث مختلطة من العلمين » .

أقول : ولعل هذا الاختلاط فى المسائل ، والتداخل فيما بينها ، هو السبب فى أن « الشيخ » سلسل مباحث العلمين ، فجعلها أنماطا عشرة مترتبة .

وأقول : هل كان « المعلم الأول » حقا ، «متدرجا فى التعليم : من مبادىء المحسوسات ، إلى المحسوسات ، ومنها إلى المعقولات » كما يقول الشارح ؟!.

فأين إذن مكان « الرياضيات » من هذا الترتيب ؟ ! ، أيأتى بعد الفلسفة الأولى ؟!.

لعل « الشارح » قد اختصر فى ذكر هذا الترتيب !! ، أو لعله عنى بالبحوث الطبيعية المتعلقة بالمحسوسات ، مايشمل « الرياضيات » أيضا ؛ إذ كلا العلمين : الطبيعى والرياضى باحث عن المادة ، ولكن لكل جهة اختصاص .

أنظر « تاريخ الفلسفة اليونانية » للأستاذ يوسف كرم ، ط أولى ص١٧٧ وانظر كذلك تعليقنا على « كتاب تهافت الفلاسفة » ط. أولى . ص ٣٥

وهم وإشارة :

من الناس من يظن : أن كل جسم ذو مفاصل ، تنضم عنـدها أجزاء غير أجسام ، تتألف منها الأجسام .

وزعموا : أن تلك الأجزاء ، لا تقبل الانقسام : لا كسرا ، ولا قطعا ، ولا وهما ، ولا فرضا .

وأن الواقع منها فى وسط الترتيب ، يحجب الطرفين عن التماس[١] .

---

(١) عند هذا ينتهى تصويره لرأى أولئك الناس .

وقد جمع هذا التصوير أحكاما أربعة ، للأجزاء :

أولها : أنها ليست بأجسام

وثانيها : أن الأجسـام تتألف منها .

وثالثها : أن تلك الأجزاء لاتقبل الانقسام أصلا .

ورابعها : أن الواقع منها فى وسط الترتيب ، يحجب الطرفين عن التماس .

وبمناسبة الحكم الثالث نقول :

إن لقبول الإنقسام مراتب :

فأسهلها الكسر ، ثم يليه القطع ؛ فإن الشىء قد يكون صلبا لاينكسر ، إلا أنه يمكن تقطيعه بآلات قطاعة . ويليه الوهم ، فإن الشىء قد يكون بحيث لايقبل التقطيع ، مثل الفلك ـ فى رأى الحكماء ـ ؛ فإن الكسر والقطع ، وإن امتنعا عليه ، لـكن القسمة الوهمية غير ممتنعة عليه .

وأما الفرض فإنه آخر المراتب ؛ لأن القسمة الوهمية ، ربما تقف لأن الوهم لايقدر على استحضار الجزء ، لصغره ؛ مع أن القسمة الفرضية بعد ، لم تقف ؛ فإنه =

= متى لم يلزم من فرض وقوع القسمة محال ، لم تكن القسمة ممتنعة ؛ سواء عجز الوهم عن إدراكه أو لم يعجز .

فهذه المراتب كلها ، فى نظر أصحاب الجزء ، تكون منفية وغير متحققة لهذا الجزء ، الذى يدعون أن الأجسام تتألف منه .

قال « الرازى » : «وضبط المذاهب المقولة فيه، أن يقال : لاشك أن الجسم قابل للانقسامات ، فلا تخلو :

إما أن تكون تلك الانقسامات الممكنة ، حاصلة فيه بالفعل .

أولا تكون .

وعلى التقديرين ، فإما أن تكون تلك الانقسامات متناهية .

أو غير متناهية .

فيحصل من هذ التقسيم احتمالات أربعة ، لامزيد عليها :

فالأول : أن يقال : الأجسام مؤلفة من أجزاء موجودة بالفعل ، كل واحد منها ، لايقبل التجزئة بوجه ، وتلك الأجزاء متناهية فى العدد .

الثانى : أن يقال : الأجسام مؤلفة من أجزاء ، موجودة بالفعل ، غير متناهية بالعدد .

الثالث : أن يقال : الانقسامات غير حاصلة بالفعل ، بل هى ممكنة الحصول ، مع أن تلك الانقسامات الممكنة متناهية .

الرابع : أن يقال : إن تلك الانقسامات غير حاصلة بالفعل ، بل هى ممكنة الحصول ، مع أنها غير متناهية » :

هذا ، وإن أردت تحقيق هذه الأقوال ونسبها، فارجع إلى كتاب « الكون والفساد» لـ « أرسطو » الكتاب الأول ، الباب الأول ص ١٠٧ طبع دار الكتب المصرية .

ولا يعلمون[١] : أن الأوسط إذا كان كذلك ، لقى كلُّ واحد من الطرفين منه شيئاً ، غير مايلقاه الآخر .

وأنه ليس ولا واحد من الطرفين يلقاه بأسره .

وأنه بحيث لو جوز مجوز فيه مداخلته[٢] للوسط ، حتى يكون مكانهما ـ أو

= وأيضا إلى كتاب « مذهب الذرة عند المسلمين » للدكتور « پينيس » ترجمة الأستاذ « عبد الهادى أبو ريده » .

وأيضا إلى مقال لنا نشر فى « مجلة الأزهر » عدد ربيع الأول سنة ١٣٦٦ المجلد الثامن عشر :

(١) شروع فى نقض المذهب ، الذى حكاه سابقا .

وملخص مانقده به أن يقال : إن حال الأوسط الحاجب للطرفين لايخلو :

إما أن لايلاقى الطرفين :

أو يلاقيهما .

فإن لاقاهما فإما بالأسر ، أو لا بالأسر .

فهذه أقسام ثلاثة .

عدم الملاقاة أصلا .

الملاقاة بالأسر .

الملاقاة لا بالأسر .

وقد أشار إلى بطلان الثالث بقوله « لقى كل واحد من الطرفين ... الخ » .

و إلى بطلان الثانى بقوله « وأنه ليس ولا واحد من الطرفين ... الخ » .

وقوله « و إنه بحيث لو جوز مجوز ... الخ » استمرار فى شرح بطلان الثانى

(٢) أى مداخلة الطرف ، للوسط .

حيزهما ، أو ما شئت ، سمه ـ واحداً ، لم يكن له بد من أن ينفذ فيه ، فيلقى[١] غير ما لقيه .

ويكون القدر[٢] الذى لقيه ، دون اللقاء المتوهم للمداخلة .

واللقاء المتوهم للمداخلة ، يوجب أن يكون ملاقى[٣] الوسط ، ملاقيا للطرف الآخر ، ملاقاة الوسط له ؛ وأن[٤] لا يتميز فى الوضع ؛ إذ لا فراغ عن لقائه .

فحينئذ لا يكون ترتيب ، ووسط ، وطرف[٥]

ولا ازدياد حجم[٦] .

وإذا كان شىء من ذلك[٧] لم يكن ما يكون عند توهم المداخلة ، من الملاقاة بالأسر ، بل بقى فراغ وانقسم ما يتلاقى *

---

(١) أى يلقى الطرف ، حال النفوذ فى الوسط ، غير ما لقيه حال المماسة قبل النفوذ . (٢) أى ويكون القدر الذى لقيه الطرف ـ عند المماسة ـ دون اللقاء ـ أى غير اللقاء ـ المتوهم للمداخلة .

وفى نسخة « والقدر » بدون « يكون » . (٣) أى أن يكون الطرف الملاقى للوسط .

(٤) أى ويوجب أن لا يتميز فى الوضع ، فلا يتميز واحد من الطرفين والوسط ، عن الباقى ؛ فى الوضع .

والوضع كون الشىء بحيث يشار إليه إشارة حسية .

(٥) يشير بذلك إلى منافاته للحكم الرابع من أحكام الجزء ، وهو القائل : « إن الواقع منها فى وسط الترتيب ، يحجب الطرفين عن التماس » أنظر ص ١٣

(٦) يشير بذلك إلى منافاته للحكم الثانى من أحكام الجزء أنظر ص ١٣

(٧) أى إذا كان هناك :

=

وهم وإشارة :

ومن الناس[1]

= ترتيب ووسط وطرف .

أو ازدياد حجم .

لم تكن هناك ملاقاة بالأسر .

وواضح نفى القسم الآخر ، وهو عدم الملاقاة أصلا ؛ إذ عند عدم الملاقاة أصلا ، لايمكن تألف الأجسام .

فتعين أن تكون هناك ملاقاة بالبعض ، أى يلاقى الوسط كلا من الطرفين بغير مايلاقى به الآخر ، فيكون منقسما . وهو المطلوب لـ « الشيخ » .

(١) ربما كان المقصود هو « النظام » . ومن لف « النظام » لفهم ، من أمثال « زينون الإيلى » و « أناكساجوراس » .

قال الدكتور « بينيس » فى كتابه « مذهب الذرة عند المسلمين » ترجمة الدكتور « أبوريده » هامش ص ٩٢ :

« إن الفلاسفة منذ عهد ابن سينا على الأقل ، كانوا ينسبون لـ « النظام » القول بوجود أجزاء لاتتجزأ بالفعل ، ولا نهاية لها » .

وانظر أيضا مقالنا فى « مجلة الأزهر » عدد ربيع الأول سنة ١٣٦٦

و « الطوسى » فى الشرح ، ذهب أيضا إلى أن القائل بهذا هو « بعض القدماء ، والنظام من متكلمى المعتزلة » .

ومما يؤيد القول بأن « النظام » كان بين القائلين بهذا الرأى ، أنه قائل بـ « الطفرة » ، و بـ « التداخل » . وهما — فيما يظهر — ضرورتان ألجىء إليهما اضطرارا ، تخلصا من مأزق أوقعه فيها ، القول بهذا الرأى .

قال « الطوسى » فى شرح « الإشارات » ج ١ ص ٨ : =

من يكاد يقول بهذا[١] التأليف ، ولكن من أجزاء غير متناهية .

ولا يعلم أن كل كثرة ـ كانت متناهية ، أو غير متناهية ـ ؛ فإن الواحد والمتناهى[٢] موجودان فيها .

فإذا كان كل متناه يوجد فيها[٣] ، مؤلفا من آحاد ؛ ليس لها[٤] حجم أزْيدُ من حجم الواحد ، لم يكن تأليفها مفيدا لمقدار[٥] ، بل عسى العدد .

= « ولما ألزم أصحاب هذا المذهب ، وجوب وقوع قطع مسافة محدودة فى زمان غير متناه ، ارتكبوا القول بالطفرة .

ولما ألزموا وجوب كون المشتمل على مالا يتناهى غير متناه فى الحجم ، جوزوا تداخل الأجزاء » .

(١) يشير إلى التأليف الذى مر الحديث عنه ص ١٣ .

(٢) هل يسلم هذا الافتراض ، أصحاب هذه النظرية ؟ ! .

إن نظريتهم تقضى بأن كل مقدار تقتطعه من الجسم ، هو جسم ، وهو ـ بما أنه جسم ـ مؤلف من أجزاء غير متناهية موجودة فيه بالفعل ، فكيف يمكن التسليم ، بأن المتناهى موجود فى الجسم ؟! .

لعل « الشيخ » يرى ذلك من الوضوح ، بحيث لايحتاج إلى تسليمهم ، ولذلك صدر عبارته بقوله « ولا يعلم .. الخ » .

(٣) وفى نسخة « يوجد منها » وفى أخرى « يؤخذ منها » .

(٤) وفى نسخة « ليس له » ، والمذكر يمكن إرجاعه إلى « كل متناه » والمؤنث يمكن إرجاعه إلى « آحاد » .

(٥) أى إذا لم يكن حجم الآحاد المتناهية ، أزيد من حجم الواحد ؛ لم يكن تأليفها محصلا للمقدار ؛ لأن المقدار لا بد له من قبول القسمة ، =

وإن كان لكثرة متناهية منها حجم ، فوق حجم الواحد ؛ وأمكنت الإضافات بينها فى جميع الجهات ، حتى كان حجم فى كل جهة ، فكان جسم ؛ كانت نسبة حجمه إلى حجم[١] الذى آحاده غير متناهية ، نسبة متناهى القدر إلى متناهى القدر .

لكن ازدياد الحجم ، بحسب ازدياد التأليف والنظم، فتكون نسبة الآحاد المتناهية ، إلى الآحاد غير[٢] المتناهية ، نسبة متناه إلى متناه .

وهذا خلف محال[٣] *

= بل لا يكون هذا التأليف محصلا للعدد ، ولا مفيداً له ؛ لأن الأجزاء إذا كان مقدارها ، مساويا لمقدار الواحد منها ، تكون فى حيز ذلك الواحد ، فلا يقع بينها امتياز ولا تعدد .

ولست أظن « الشيخ » يريد الوقوف عند هذا الحد ، بل عساه يريد أن يقول : ولو أضفنا إلى هذه الآحاد ، مثلها، لم يكن حجم الجميع زائدا على حجم الواحد . وهكذا كلما ضاعفنا ذلك القدر .

وإذن فلا يمكن أن يتركب من هذه الآحاد جسم أصلا .

لعل « الشيخ » يريد أن يقول ذلك ، وإلا فبدونه لم يظهر بالضبط المحال الذى يريد « الشيخ » أن يلزم به هؤلاء الناس .

(١) وفى نسخة « الحجم » . (٢) وفى الأصل « الغير ».

(٣) خلاصة هذا البيان :

أن المقدار المتناهى من آحاد الأجزاء :

إما أن يزيد حجمه على حجم الواحد من الأجزاء .

وإما أن لا يزيد .

تنبيـــه :

أليس إذا أوجب النظر ؛ أن الجسم لايجوز أن يكون مؤلفا من مفاصل غير متناهية[١] ؟! .

وأنه ليس يجب أن يكون لكل جسم، مفاصل متناهية إلى مالا ينفصل[٢] ؟.

فقد أوجب[٣] إمكانَ وجود جسم ، ليس لامتداده مفاصل ؛ بل هو فى نفسه ، كما هو عند الحس .

= فان لم يزد ، لم يتكون من هذه الأجزاء جسم ، على مابيناه سابقا ص ١٩ .

و إن زاد ، أمكن أن يضاف إليه أيضا كميات متناهية، على نوبات متعددة ، حتى يتكون منه جسم .

وهذا الجسم سيكون متناهى الأجزاء ، لأن المكون من مجموعات متناهية، يكون متناهيا حتما .

فاذا قورن هذا الجسم، بجسم آخر مساو له فى الحجم: مما يدعى « النظام وشيعته » أنه مؤلف من أجزاء غير متناهية ؛ يكون الجسمان متساويين حجما، مع عدم تساويهما فى كمية الأجزاء .

وهذا محال واضح .

ولعله من الواضح أن هذا البيان قد انبنى على صحة افتراض أخذ كمية من الجسم متناهية الأجزاء ، على ماأشرنا إليه ص ١٨ .

ولعل هذا الافتراض غير صحيح عند أصحاب هذه النظرية .

(١) على مايرى « النظام » وشيعته . على ماسبق بيانه ص ١٧ .

(٢) ذلك هو رأى جمهرة المتكلمين ، على ماسبق بيانه ص ١٣ .

(٣) وذلك لأن القسمة عقلية حاصرة ، هكذا : =

لـكنه ليس مما لاينفصل بوجه ، بل يجب أن يكون قابلا للانفصال[1] .

ووقوع الفاصل :

إما بفك وقطع .

وإما باختلاف عرضين قارين ، كما فى البلقة .

وإما بوهم وفرض ، إن امتنع الفك بسبب *

تذنيب :

أليس[2] إذا لم يكن تأليف من آحاد لاتقبل القسمة ؛ وجب أن يكون أحد وجوه هذه القسمة ـ لاسيما الوهمية منها ـ لايقف إلى غير النهاية ؟! .

وهذا باب ، لأهل التحصيل فيه إطناب ؛ والمستبصر يرشده القدر الذى نورده *

تنبيـه :

إنك ستعلم أيضاً ـ مما علمته من حال احتمال المقادير قسمة بغير نهاية ـ

= إما أن تكون الأجسام مركبة من أجزاء فعلية ، أولا .

والأجزاء الفعلية :

إما متناهية، أو غير متناهية .

فإذا تم له ـ على دعواه ـ إبطال التركيب من الأجزاء الفعلية بقسميه ؛ بقى أن الجسم متماسك ؛ هو فى نفس الأمر ، كما يتراءى أمام الحواس .

(١) وهذا الحكم ثابت ، يدرك بالحواس ، ولا يمكن الشك فيه .

(٢) انتهى قبل ، إلى أن الجسم متصل بالفعل ، قابل للانفصال.

فـكمل هنا بأن الانفصال ـ ولو الوهمى ـ لايقف عند حد . ليخلص له أن الجسم متصل بالفعل، قابل للانقسام إلى غير النهاية .

أن الحركة عليها[١] ، وزمان تلك الحركة ؛ كذلك[٢] .

وأنه لايتألف أيضاً مما لاينقسم ، حركة ولا زمان[٣] *

إشارة :

قد علمت : أن للجسم مقداراً[٤] ثخينا متصلا .

---

(١) أى على المقادير .

(٢) يعنى : يحتملان قسمة بغير نهاية .

(٣) بعد ما أثبت فيما سبق أن المتصلات القارة ـ كالأجسام ـ لاتتألف مما لاينقسم ، نبه هنا إلى أن المتصلات غير القارة ـ كالحركة والزمان ـ كذلك ؛ لتطابق كل أولئك فى العقل .

فإن الحركة فى مسافة ، تنقسم بانقسامها .

وكذلك زمان الحركة ، ينقسم بانقسامها .

فإذن لاحركة مؤلفة من أجزاء لاتتجزأ .

ولا زمان مؤلف من أجزاء لاتتجزأ .

ويلزم من ذلك أن قسمة الزمان إلى « ماض » و « مستقبل » و « حال » ؛ لاتصح ؛ لأن « الحال » حد مشترك ، هو نهاية الماضى ، و بداية المستقبل .

والحدود المشتركة بين المقادير ، لاتكون أجزاء لها ؛ وإلا لكان التنصيف ، تثليثا ؛ لأن الحد الفاصل ، بين هذا النصف ، وذاك ، سيكون ـ بناء على أن الحدود المشتركة بين المقادير ، أجزاء لها ـ جزءا ثالثا .

(٤) المراد بالمقدار هنا ، الكمية .

والمراد بالثخين هنا ، ما يكون ذا حشو بين السطوح .

والمراد بالمتصل هنا ، مايمكن أن يفرض له أجزاء تشترك فى الحدود .

ومجموعة هذه الأشياء ، تصور مايعرف لدى الفلاسفة بـ « الجسم التعليمى » =

وأنه قد يعرض له انفصال[١] وانفكاك .

وتعلم أن المتصل بذاته[٢] ، غير القابل[٣] للاتصال والانفصال ، قبولا يكون هو بعينه الموصوف بالأمرين .

فإذن قوة هذا القبول ، غير وجود المقبول بالفعل[٤]،وغير هيأته وصورته.

وتلك[٥] القوة ، لغير ماهو ذات المتصل بذاته ، الذى عنـــد الانفصال

إذ هو كمية متصلة ثخينة .

و إنما قال : قدعلمت ؛ لأنه أثبت فيما سبق ص ٢٠ كون الجسم متصلا فى نفسه ، كما هو عند الحس ؛ وكان كونه ذا كمية ، وذا ثخانة ؛ أمرا بينا غير متنازع فيه.

(١) الانفصال على مامر ص ٢١ ، يكون بأحد أمور ثلاثة ؛ أحدها الانفكاك ؛ فالإنفصال إذن أعم من الانفكاك .

(٢) « المتصل بذاته » هو « الصورة الجسمية » ، ويصح أن يكون المراد به هو « الجسم التعليمى » .

و إنما قيد « المتصل » بكونه « بذاته » ؛ لأن المادة أيضا متصلة ، ولكن بغيرها ، أى بالصورة .

(٣) « والقابل للاتصال والانفصال » هو « الهيولى » .

(٤) يعنى أن قوة قبول الشىء ، غير وجود الشىء بالفعل .

فمثلا قوة قبول الجسم للحرارة ، شىء مغاير لنفس وجود الحرارة .

(٥) يعنى أن قوة قبول الشىء ، كالحرارة ؛ تكون فى غير هذا المقبول ، أى تكون فى الجسم ، لافى الحرارة نفسها ، فإن الشىء لايقبل نفسه .

وعلى قياس هذا ، تكون قوة قبول الاتصال ، حاصلة لشىء غير الصورة ، أعنى للهيولى .

يُعدم ويُوجد غيرُه ؛ وعند عود الاتصال يعود مثله متجددا *

وهم وتنبيـه :

ولعلك تقول : إن هذا إن لزم ؛ فإنما يلزم فيما يقبل الفك والتفصيل .

وليس كل جسم ـ فيما أحسب ـ كذلك[1] .

فإن خطر هذا ببالك ، فاعلم أن طبيعة[2] الامتـداد الجسمانى فى نفسها ،

---

(١) إلى هنا ينتهى تصوير الوهم .

وحاصله :

أنه أثبت فيما سبق :

أن الجسم متصل فى الواقع ، كما هو فى إدراك الحس ص ٢٠ .

وأنه قابل للانفصال ، والاتصال ص ٢١ .

وبين أن قوة القبول ، غير وجود القبول ص ٢٣ .

وأن هذه القوة تكون لغير ذات القبول ص٢٣ .

والقبول هو الاتصال ـ أعنى الصورة الجسمية ـ والانفصال .

فقوة القبول تكون لشىء غيرها أعنى الهيولى ص ٢٣ .

فبهذا يكون قد وصل إلى إثبات الهيولى ، وهذا الوصول ثبت ـ كما هو واضح ـ عن طريق قبول الجسم المتصل للانفصال .

ولـكن ليس كل الأجسام ، قابلا للانفصال ؛ فإن الفلك فى رأى فلاسفة المسلمين ، غير قابل للانفصال .

وإذن فلا يمكن إثبات أن لهذه الأفلاك هيولى ، حيث هى ليست قابلة للانفصال ، الذى هو طريق إثبات الهيولى .

(٢) يعنى أن الامتداد ـ أى الصورة الجسمية ـ طبيعة واحدة ، لاتختلف فى أفرادها ، كما هو شأن سائر=

واحدة ؛ وما لها من الغنى عن القابل ، أو الحاجة إليه ؛ متشابهة .

وإذا عرف فى بعض أحوالها ، حاجتُها إلى ما تقوم فيه ؛ عرف أن طبيعتها غير مستغنية عما تقوم فيه .

ولو[1] كانت طبيعتُها ، طبيعة مايقوم بذاته؛ فحيث كان لها ذات ، كان لها تلك الطبيعة؛ لأنها طبيعة نوعية محصلة، تختلف بالخارجات عنها، دون الفصول*

وهم وتنبيـه :

أولعلك تقول[2]: ليس الامتداد الجسمانى الواحد ، بقابل للانفصال ألبتة. وإنه إنما ينفصل الجسم المركب من أجسام بسيطة لا احتمال فيها للانقسام،

= الطبائع والحقائق ، وإن اختلفت فبإمور غير نفس الطبيعة .

وإذا ثبت ذلك ، فهذه الطبيعة الواحدة ، إما أن تكون مستغنية عن القابل ـ أى المحل الذى تقوم به ـ أو محتاجة إليه .

وإذا ثبت أنها فى بعض الأحوال محتاجة ، كما فى الخشب مثلا ؛ فإن المشاهدة والحس يقضيان بأنه قابل للانفصال ، والاتصال . وذلك يؤدى إلى أن هناك هيولى هى محل لها ، لما شرحناه سابقا ص ٢٤ .

إذن فهذه الطبيعة بما هى طبيعة واحدة ، محتاجة لما تقوم به . وإذن فقد ثبتت الهيولى لجميع الأجسام .

(١) أى لو كانت طبيعتها مستغنية عن القابل ؛ لكانت مستغنية حيث كانت.

(٢) يريد « الشيخ » أن يدفع إشكالا آخر، ربما يرد على القول بثبوت الهيـولى .

ويتلخص هذا الإشكال فى أن الأجسام مؤلفة من أجزاء لاتتجزأ ، كما يقول جمهرة المتكلمين على مامر ص١٣ . =

إلا الذى يقع بحسب الفروض والأوهام ، وما يشبهها[١] .

فإن خطر[٢] هذا ببالك ؛ فاعلم أن القسمة الفرضية أو الوهمية ، أو الواقعة باختلاف عرضين : قارين كالسواد والبياض فى البلقة ، أو مضافين كاختلاف محاذاتين ، أو موازاتين ، أو مماستين :

= إلا أن هذا المذهب يخالف ذلك ، فى أن الأجزاء هنا أجسام لها امتداد ، وتقبل الانقسام وهما وفرضا فقط .

ومنها تتألف الأجسام بالتماس ، دون الاتصال الفعلى .

وإن ثبت هذا فسد القول بالهيولى :

لأن الأجسام المركبة ، لا اتصال فيها ، وإنما هى مجموعة أجزاء صغيرة متماسة ، غير متماسكة .

وعن طريق الاتصال والانفصال الفعليين كانت تثبت الهيولى .

ولأن الأجسام الصغيرة المؤلفة للأجسام الكبيرة ، وإن كان فيها امتداد واتصال حقيقيان ، إلا أنها غير قابلة للانفصال الفعلى .

وعن طريق قبول الانفصال الفعلى ، كانت تثبت الهيولى .

إذن فلا هيولى .

(١) وفى نسخة « يشبههما » . (٢) يرد « الشيخ » هذا الوهم بقوله :

إن هذه الأجزاء التى تزعمون تركب الاجسام منها ، تقبل القسمة الوهمية وما يشبهها فى زعمكم .

فهذه القسمة ، حين يتصور حصولها ، تجعل من الجزء الواحد جزئين :

تكون طبيعة كل واحد منهما ، هى طبيعة الآخر ـ ضرورة أنه لم يحدث ما يغير هذه الطبيعة ـ وطبيعة كل واحد ، هى طبيعة المجموع المكون للجزئين ، وطبيعة =

تُحدث فى المقسوم اثنينية ما ، يكون طباع كل واحد من الاثنين ، طباعَ الآخر ، وطباعَ الجملة ، وطباعَ الخارج الموافق فى النوع .

وما يصح بين كل اثنين منها ، يصح بين اثنين آخرين .

فيصح إذن بين المتباينين ، من الاتصال الرافع للاثنينية الانفكاكية ، ما يصح بين المتصلين .

ويصح بين المتصلين ، من الانفكاك الرافع للاتحاد الاتصالى ، ما يصح بين المتباينين .

= كل واحد والمجموع ، هى طبيعة ماعدا هذا الجزء ، وما انقسم إليه : مما يتفق معه فى النوع .

وبما أن مقتضى الطبيعة الواحدة ، شىء واحد لايختلف ، فالطبيعة التى تقبل الانقسام ، تقبله دائما ، والتى لاتقبله ، لاتقبله دائما .

وبما أن هذه قبلته ، بدليل أنه وجد منها جزءان منفصلان ، بل أجزاء كثيرة تكون منها جسم ، بل أجسام .

إذن هذه الأجزاء تقبل القسمة الفعلية ، قياسا على وجود أجزاء من طبيعتها منفصلة بالفعل .

فإن قيل : هذا القياس ، وذلك التنظير ؛ غير مستقيم .

لأن طبيعة الامتداد واحدة ، ومع ذلك فهذه الطبيعة تقبل الانفكاك الفعلى ، فى الأجسام العنصرية كالخشب ونحوه .

ولا تقبله فى الأجسام غير العنصرية ، كالفلك .

قيل فى الجواب : إن عدم قبول الانقسام فى الأجسام الفلكية ، أو فى الأجسام الصغيرة الصلبة ، لأمر خارج عن طبيعة الامتداد ؛ إذ لو كان مقتضى طبيعته ، =

اللهم إلا من عائق مانع ، خارج من طبيعة الامتداد ، لازم [١] أو زائل [٢] ولعل هذا العائق ، إذا كان لازما طبيعيا [٣] ، كان لا اثنينية بالفعل ، و فصل بين أشخاص نوع تلك الطبيعة ، بل يكون نوعه فى شخصه * .

إشارة :

كل نوع يحتمل أن يكون له أشخاص كثيرة ، فعاق عن ذلك عائق لاز طبيعى ، فإنه لا يوجد للأشخاص المحتملة أن تكون لذلك النوع ، اثنينية ولا كثرة تعرض [٤] ؛ بل يكون نوعه فى شخصه ، أى لا يوجد من ذلك النوع إلا شخص واحد [٥] .

وكيف توجد اثنينية ، أو كثرة ، لأشخاص ذلك النوع ؛ والعائق عنه لازم [٦]

= لما أمكن الانفكاك فى جسم من الأجسام .

وإذا كان المانع خارجا عن طبيعة الامتداد ، كانت هذه الطبيعة من حيث ذاتها ، قابلة للانفصال الفعلى .

وعن طريق هذا القبول ، يمكن إثبات الهيولى .

وهو المطلوب .

(١) كما فى الأفلاك . (٢) كما فى الأجزاء الصلبة الصغيرة .

(٣) لعله يعنى ، أن الشىء إذا كان من طبعه متنافيا ، مع الانفكاك الفعلى ، وكان فى الوقت ذاته لازما لا ينفك لطبيعة الامتداد ، التى هى بحسب طبعها ، قابلة للانفكاك ؛ منع هذا اللازم من انفكاكها الفعلى ، فكان الموجود منها دائما شيئا واحدا ، غير متعدد . (٤) وفى نسخة « تفرض » .

(٥) وفى نسخة « أى لا يوجد ذلك النوع ، إلا شخصا واحدا » .

(٦) وفى نسخة « أمر » قبل « لازم » .

طبيعى[1]* .

تذنيب:

أليس قد بان لك أن المقدار ، من حيث هو مقدار ؛ أو الصورة الجرمية ،

---

(١) كتب « الطوسى » فى شرح هذه الإشارة يقول :

« هذا الفصل لا يوجد فى بعض النسخ ؛ ويوجد فى بعضها مترجما بالإشارة، وفى بعضها بالتنبيه، وفى بعضها بلا ترجمة .

ويشبه أنه كان حاشية ، فأثبت فى المتن سهوا ؛ وذلك لأنه تقرير للمسألة المذكورة ، ومعناه ظاهر » .

وقال « الإمام الرازى فى شرحه :

« كل ماهية فإما أن يكون نفس تصورها ، مانعا من الشركة ، أولا يكون .

والأول يقتضى أن لا يحصل من تلك الماهية إلا شخص واحد .

والثانى يقتضى أن يكون تشخص الشخص ، الذى يدخل منها فى الوجود ، زائدا على تلك الماهية .

وذلك الزائد ، إن كان لازما ، استحال أن يحصل فى الوجود من تلك الماهية ، إلا شخص واحد ؛ واستحال على ذلك الشخص ، أن ينقسم انقساما انفكاكيا إلى جزئين ، وأن يحصل فى الوجود من تلك الماهية شخصان ، مع أنا قد فرضنا أن المانع من ذلك ، لازم للماهية ، وهو محال » .

وقال « الطوسى » تعليقا على عبارة « الرازى » هذه :

« وفى مصدر هذه القسمة نظر ؛ لأن الماهية المعقولة ، لا يكون نفس تصورها ، مانعا عن الشركة ، إلا إذا عنى بالماهية غير ما اصطلحوا عليه » .

وهو نقد جيد .

وبانتهاء هذه الإشارة يكون « الشيخ » قد فرغ من اثبات « الهيولى ».

من حيث هى صورة جرمية ، مقارنة لما تقوم معه ، وتكون صورة فيه .

ويكون ذلك هيولاها ، وشيئا هو فى نفسه ، لا مقدار ولا صورة جرمية له ، ولتكن هى الهيولى الأولى ، فاعرفها .

ولا تستبعد أن لا يتخصص فى بعض الأشياء قبولها لقدر معين ، دون ما هو أصغر أو أكبر ، منه[1]* .

إشارة:

يجب[2] أن يكون محققا عندك ، أنه لا يمتد بعد فى ملاء ، أو خلاء — إن

---

(١) يحاول « الشيخ » أن يفسد رأيا بنى على القول بتركب الجسم من الأجزاء الفردة .

ذلك هو قولهم : إن الجسم العظيم لايصير صغيرا ، إلا لأحد أمرين : إما لأن الأجزاء كانت منتفشة ، فكان عظيما . فإذا اندمجت صار صغيراً . وإما لأنه ينفصل بعض الأجزاء عن الجسم العظيم ، فيكون الباقى صغيرا. كذلك لا يكون الجسم الصغير عظيما ، إلا بعكس هذين الامرين .

فيجوّز « الشيخ » أن يكون العظم والصغر عن غير هذين الأمرين .

وقد لخص « الإمام » فى « اللباب » مراده تلخيصا حسنا فقال ص٥٠ :

« قد بان لك أن المقدار والجرمية ، حالان فى محل .

وأنه ليس لذلك المحل مقدار ألبتة ، والشىء الذى لامقدار له فى نفسه ، تكون نسبة جميع المقادير إليه على السوية .

فلا يستبعد أن يتبدل المقدار الصغير ، بالمقدار العظيم ، من غير حدوث خلاء فى الداخل ، وانضياف جسم إليه من الخارج ، وبالعكس » .

(٢) يريد « الشيخ » أن يثبت أن الصورة لاتنفك عن الهيولى . =

جاز وجوده ـ إلى غير النهاية .

وإلا [1] فمن الجائز أن يفرض امتدادان ، غير متناهيين من مبدأ واحد ، لا يزال البعد بينهما يتزايد .

= والوسيلة لذلك ، إثبات أن كل جسم متناه. فإن ثبت له ذلك ، استطاع أن يقول :

كل جسم متناه ، وكل متناه مشكل .

فإذن الجسمية لاتنفك عن الشكل . والشكل لايحصل إلا مع المادة ، فإذن يجب أن لاتنفك الجسمية عن المادة .

فهو لذلك يحاول إثبات الخطوة الأولى ، وهى إثبات تناهى الأبعاد .

و يظهر أن هذه الخطى قد تأثر فيها « الشيخ » خطى إفلاطون من قبل ؛ إذ يروون عنه ، أنه حكى عن إفلاطون ـ فى الفصل الثانى من سابعة إلهيات الشفاء ـ قوله :

« ليس يجوز أن يكون بعد قائم ، لافى مادة :

لأنه إما أن يكون متناهيا .

أو غير متناه .

والثانى باطل ؛ لأن وجود بعد غير متناه محال .

وإذا كان متناهيا ، فانحصاره فى حد محدود ، وشكل مقدر ؛ ليس إلا لانفعال عرض له من خارج ، لالنفس طبيعته .

ولن تنفعل الصورة إلا لمادتها ، فتكون مفارقة ، وغير مفارقة .

وهذا محال » .

(١) هذا هو الدليل على تناهى الأبعاد ، الذى قلنا فيما سبق إن « الشيخ » قد اتخذه طريقا لإثبات ملازمة الصورة للمادة .

وقد رتبه « الشيخ » على مقدمات : =

ومن (١) الجائز أن تفرض بينهما أبعاد تتزايد بقدر واحد من الزيادات .

= ففى هذه الفقرة، يضع المقدمة الأولى هكذا :

إن لم تكن الأبعاد متناهية ، جاز أن يفرض خطان كضلعى المثلث يبتدئان من نقطة واحدة ، ولا يزال البعد بينهما يتزايد إلى غير النهاية .

(١) وفى هذه الفقرة ، يضع مقدمة أخرى هكذا :

ومن الجائز أن تفرض بين ضلعى المثلث هذين أبعاد تتزايد بنسبة واحدة « أنظر الشكل » .

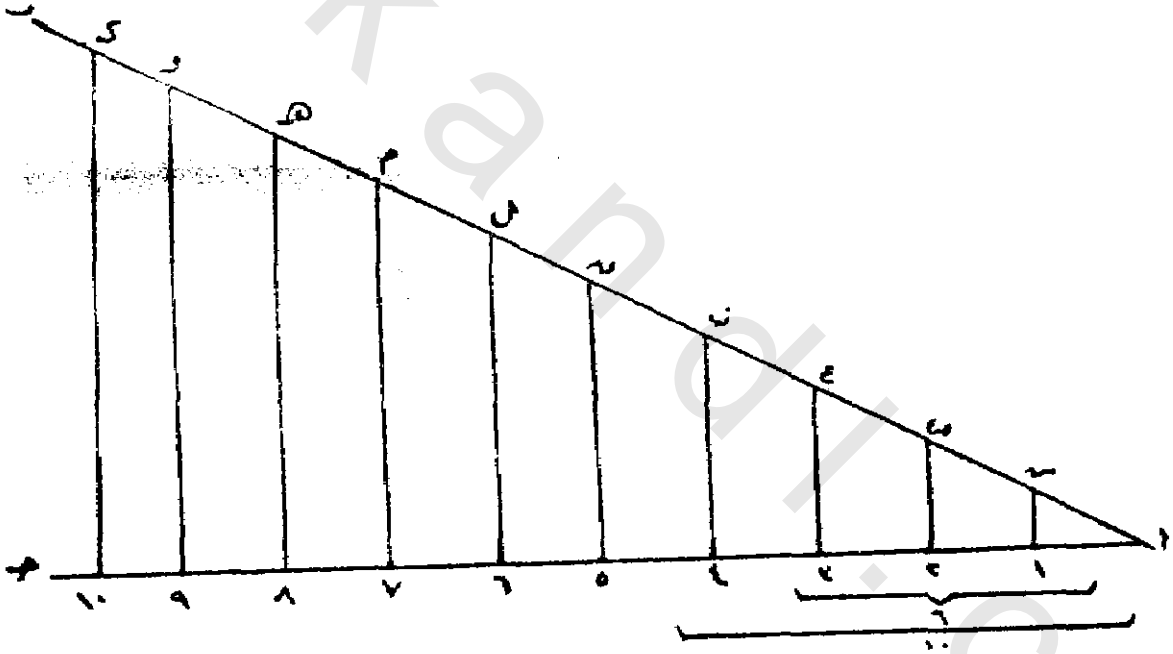

فمثلا إذا فرضنا الخطين هما « ا » « ب » و« ا' » « حـ » وفرضنا بينهما هذه الابعاد :

« س »	وطوله ١ ذراعا	« ل »	وطوله ٦ ذراعا
« ص »	» ٢ »	« م »	» ٧ »
« ع »	» ٣ »	« ه »	» ٨ »
« ف »	» ٤ »	« و »	» ٩ »
« ق »	» ٥ »	« ء »	» ١٠ »

ومن الجائز أن تفرض بينهما [١] هذه الأبعاد إلى غير النهاية ؛ فيكون هناك إمكان زيادات ، على أول تفاوت يفرض بغير نهاية .

ولأن [٢] كل زيادة توجد ، فإنها مع المزيد عليه قد توجد فى بُعد [٣] واحد .

= أمكن أن يفرض بين هذين الخطين أبعاد إلى مالانهاية ، تتزايد بهذه النسبة؛ مادام الخطان لا نهاية لهما .

(١) وفى نسخة « فيهما » .

(٢) وفى هذه الفقرة يضع مقدمة جديدة هكذا :

يمكن اشتمال بعض الأبعاد على مجموع ماقبله منها :

فمثلا الخط « ل » يبلغ طوله ستة أذرع ، وهو نفس مجموع أطوال الخطوط « س » ، « ص » ، « ع » : لأن

«س»	طولها	١
و«ص»	»	٢
و«ع»	»	٣

ومجموعها ستة .

كذلك الخط « ء » طوله ١٠

وهذا المقدار يساوى مجموع أطوال الخطوط :

« س » ، « ص » ، « ع » ، « ف » .

ومن ناحية لفظية ، لا أكاد استسيغ بدء الجملة باللام فى قوله « ولأن كل زيادة » إذ الكلام معها يشبه أن يكون ناقصا مايتعلق به اللام .

(٣) وفى نسخة بحذف كلمة « بعد » .

وأيَّةُ زيادة(١) أمكنتْ ، فيمكن أن يكون هناك بُعدٌ ، يشتمل على جميع ذلك الممكن .

---

(١) وفى نسخة « زيادات » .

وفى هذه الفقرة يرتب « الشيخ » على هذه المقدمات ، النتيجة المرجوة ، فيقـول :

حيث إنه أمكن امتداد خطين من نقطة واحدة إلى مالا نهاية له .

وحيث إنه يمكن أن يفرض بين هذين الخطين أبعاد تتزايد بنسبة واحدة على مابيناه فى الشكل .

وحيث إنه يمكن أن يوجد بين هذه الأبعاد مايشتمل على مجموع ماسبقه .

وحيث إن هذه الأبعاد المفروضة بين هذين الخطين يمكن أن تستمر هكذا متزايدة إلى مالا نهاية له ، ضرورة أن الخطين لانهاية لهما .

إذن فيجب إمكان وجود بعد يشتمل على مجموع ماقبله من الأبعاد التى لا نهاية لها ، على نحو مابينا سابقا ، من اشتمال البعد « ل » على مجموع الأبعاد « س » ، « ص » ، « ع » .

كذلك البعد « ء » يشتمل على مجموع الأبعاد « س » ، « ص » ، « ع » ، « ف » .

إذ أنه لو لم يكن وجود هذا البعد المشتمل على مجموع الأبعاد غير المتناهية ممكنا ، لوجب أن يتناهى الخطان اللذان على هيأة ضلعى المثلث . والمفروض عدم تناهيهما .

و إذا اشتمل هذا البعد المفروض على مجموع الأبعاد غير المتناهية التى قبله ؛ وجب أن يكون هو أيضاً غير متناه ؛ لأن مايساوى غير المتناهى ، يكون غير متناه .

إذن يكون هذا البعد غير المتناهى واقعاً ، بين حاصرين هما الخطان =

وإلا فيكون إمكانُ وقوع الأبعاد إلى حد ، ليس للزائد عليه إمكان ؛ فيكون إنما يمكن وجود المشتمل على محدود من جملة غير المحدود ، الذى فى القوة ؛ فيصير البعدُ بين الامتدادين محدودا فى التزايد ، عند حد لا يتجاوزه فى العظم ، وهناك ينقطع لا محالة الامتدادان ، ولا ينفذان بعده .

= اللذان على هيأة المثلث .

وهذا محال بين الإحالة ؛ لأن وقوعه بين خطين يحدانه ويحصرانه ، يتنافى تمام المنافاة مع كونه غير متناه فى البعد .

هذا وإنى لأحب أن أعود إلى النص لنتفهم بعض ألفاظه وعباراته ، فإن فيها شيئاً من الغموض والخفاء ، بعد ما أبنا فى إسهاب جوهر الفكرة :

فقوله «وإلا فيكون إمكان وقوع الأبعاد، إلى حد ليس للزائد عليه إمكان» معناه : إن لم يكن هناك بعد يشتمل على جميع تلك الأبعاد الممكنة ، وجب أن يكون وقوع الأبعاد واقفا حد ، ليس يمكن الزيادة عليه .

ويلزم من وقوف الأبعاد عند حد لا يمكن الزيادة عليه، أن لا يوجد بعد مشتمل إلا على عدد محصور متناه ، من جملة الأبعاد غير المتناهية التى هى موجودة بالقوة

وهذا معنى قوله « فيكون إنما يمكن وجود المشتمل على محدود من جملة غير المحدود » .

ويلزم من وقوف الأبعاد عند حد لا تتجاوزه أن ينتهى الخطان اللذان فرضنا أنهما لا ينتهيان .

وذلك معنى قوله « وهناك ينقطع لا محالة الامتدادان » .

وأما قوله « وإلا أمكنت الزيادة على أكثر مما يمكن ... الخ » .

فمعناه أنه : إن لم ينقطع الخطان حين فرضنا أنه لا يمكن وجود بعد يشتمل على جميع الأبعاد قبله ؛ فقد يوجد بعد أكبر مما فرض أنه لا يمكن أكبر منه. =

وإلا أمكنت الزيادة على أكثر [١] مما يمكن ، وهو ذلك المحدود ، من جملة غير المحدود .

وذلك [٢] محال .

فبيّن أنه يكون هناك إمكانُ أن يوجد بعدٌ بين الامتدادين الأولين ، فيه تلك الزيادات الموجودة بغير نهاية .

فيكون مالا يتناهى ، محصورا بين حاصرين .

هذا [٣] محال .

وقد تستبين استحالة ذلك أيضا من وجوه أخرى ، يستعان فيها بالحركة [٤]

= وأما قوله « فبين أنه يكون هناك إمكان ... الخ »

فمعناه أنه حيث وجب امتداد الخطين إلى ما لا نهاية له — كما هو الفرض — ، وحيث وجب وجود بعد يشتمل على جميع الأبعاد قبله مما لانهاية له ، لزم أن يكون هناك بعد لا نهاية له ، مع أنه محصور بين حاصرين .

وذلك هو المحال الذى أدى إليه افتراض عدم تناهى الأبعاد . وما أدى إلى المحال محال .

ولعله قد ظهر لك من تتبع عبارة « الشيخ » أن فيها غموضا ، جر إليه الإسراف فى الإيضاح .

(١) وفى نسخة « مايمكن » .

(٢) وفى نسخة « وهو » .

(٣) وفى نسخة « وهو » .

(٤) أما التى يستعان فيها بالحركة فنفرض دائرة « م » كما فى الشكل . =

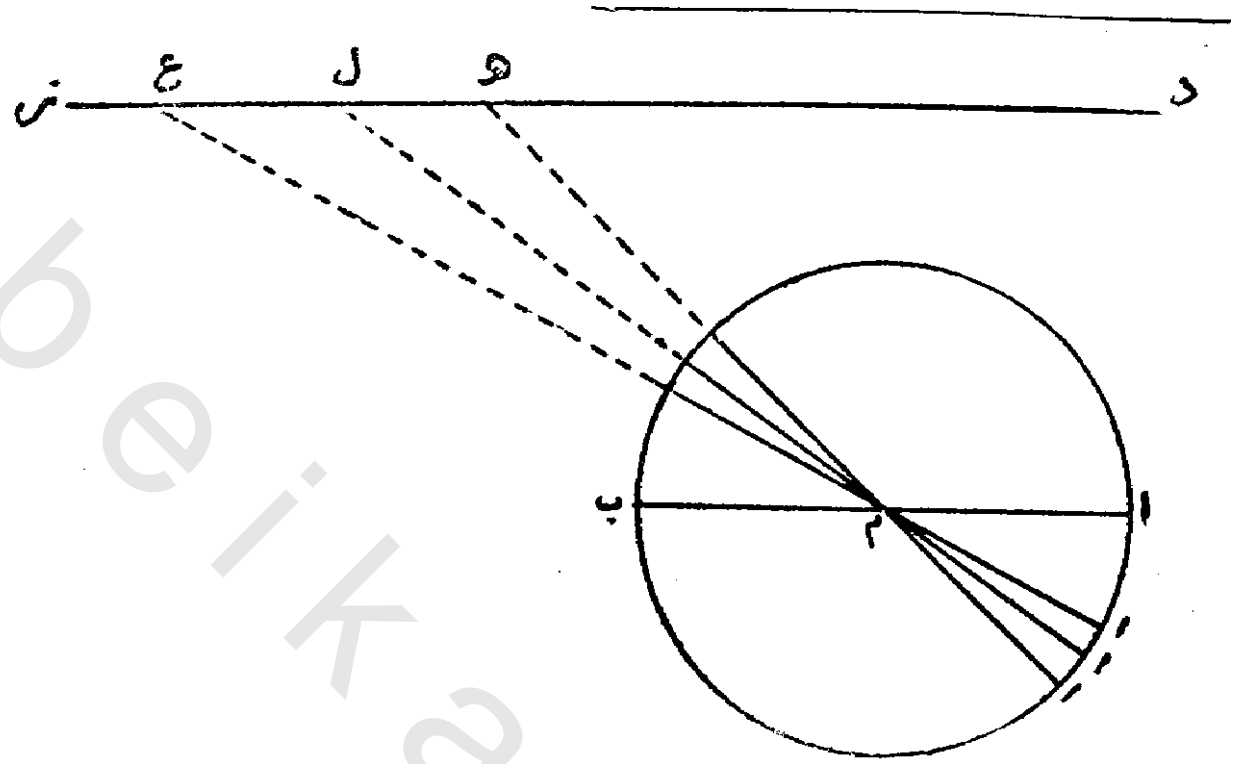

يقطعها الخط « ا » « ب » مارآ بمركزها « م » .

ونفرض الخط « د » « ز » غير متناه فى جهة « ز » وموازيا فى الوقت نفسه للخط « ا » « ب » .

فإذا تحركت الدائرة بحيث يسامت الخط « ا » « ب » الخط « د » « ز »

فيمكن حينئذ مد الخط « ا » « ب » بنقط حتى يلتقى مع الخط « د » « ز » فى نقطة « هـ » .

فتنشأ زاوية من التقاء الخطين هى « ا » « هـ » « د » .

ولكن ـ بمقتضى ما انتهى إليه «الشيخ الرئيس» من أن الأجسام والسطوح يمكن تقسيمها إلى ما لا نهاية له ـ يكون ممكنا الحصول على زاوية أقل منها .

فإذا حركنا « ا » « ب » حركة تحصل بمقتضاها على زاوية أصغر من هذه الزاوية ، انتقل رأس الزاوية من « هـ » إلى « ل » .

فإذا حركنا « ا » « ب » حركة أخرى تحصل بمقتضاها على زاوية أقل من الزاوية الأخيرة ، انتقل رأس الزاوية من « ل » إلى « ع » . =

= وهكذا كلما صغرت الزاوية ، كلما ذهب رأسها إلى مسافة أبعد فى الجهة غير المتناهية للخط « د » « ز » .

وبما أنه ـ حين تتحرك الدائرة لينتقل الخط « ا » «ب» من الموازاة للخط « د » « ز » إلى المسامتة ـ لا تنشأ الحركة المحدثة للزاوية الكبيرة، قبل الحركة المحدثة للزاوية الصغيرة .

وبما أنه ليس يمكن الوقوف عند حد يكون هو الأصغر الذى لا يمكن وجود ما أشد صغراً منه .

بناء على هذين الأصلين لا تمكن مسامتة الخط « ا » « ب » للخط « د » « ز » مطلقاً : أى لا تمكن حركة الدائرة ، مع أنها ممكنة .

واستحالة الممكن إنما جاء فى نظرهم من افتراض الخط « د » « ز » غير متناه من جهة « ز » .

☆ ☆ ☆

هذا هو البرهان مشروحا ، موضحا بالرسم ؛ وهاك نص عبارتهم فيه :

قال « الطوسى » ج ١ ص ٢٩ :

« الوجه الذى يستعان فيه بالحركة، هو المبنى على فرض كرة ، يخرج من مركزها قطر مواز لخط غير متناه ، يجب أن يسامته بعد الموازاة، بحركة الكرة.

فيلزم أن يوجد فى الخط أول نقطة يسامتها القطر ، ويستحيل أن يوجد ؛ لوجود نقطة يسامتها قبل كل نقطة .

فيلزم الخلف » .

وقال « صاحب المحاكمات » ص ٦٤ عن هذا البرهان ويسميه برهان « المسامتة » :

« أما برهان المسامتة :

فإنا إذا فرضنا كرة، خرج من مركزها قطر متناه، مواز لخط غير متناه. =

= وتحركت الكرة، حتى زالت الموازاة إلى المسامتة .

فلا بد أن يوجد فى الخط غير المتناهى ، نقطة هى أول نقطة المسامتة .

لكنه محال فى الخط غير المتناهى .

أما بيان الشرطية :

فلأن المسامتة ، ما كانت ثم حصلت ، فيكون لها أول بالضرورة .

وأما استحالة التالى فلوجهين :

أحدهما : أن كل نقطة تفرض فى الخط غير المتناهى ، أول نقطة المسامتة ؛ تكون المسامتة معها بزاوية حادثة فى المركز .

والزاوية قابلة للقسمة إلى غير النهاية . فالمسامتة بزاوية أصغر منها ، قبل المسامتة بتلك الزاوية .

فهى مع نقطة أخرى فوق تلك النقطة المفروضة .

والثانى : أن المسامتة مع أى نقطة تفرض ، يكون لحركة .

وكل حركة منقسمة إلى غير النهاية ، فالمسامتة ببعض تلك الحركة ، يكون مع نقطة أخرى فوقها .

فما فرض أول نقطة المسامتة ، لايكون أول نقطة المسامتة .

هذا خلف » .

* * *

هذا هو دليل « المسامتة » كما يسميه « صاحب المحاكمات » .

وإن فى نفسى من هذا الدليل شيئاً .

إذ يبدو لى أن تجويز انقسام الزاوية إلى أقسام لا نهاية لها، كان هو السبب الذى جر إلى هـذا المحال ، وليس عدم تناهى الخط « د » « ز » هو الذى جر إليه . =

أو لايستعان [1] .

= إذ أننا لو قلنا : إن الخط « ا » «ب» لايمكن أن ينتقل نقلة و يقطع مسافة ، إلا بعد أن يقطع مادونها ، ولا يقطع مادونها إلا بعد أن يقطع ما هو اصغر منه ، وهكذا إلى ما لا نهاية ، فلا تمكن الحركة ولا المسامته ، سواء قلنا : إن الخط « د » « ز » متناه أو غير متناه .

ولو أننا فرضنا أن هناك مسافة وحركة لايمكن وجود أصغر منهما فعلا ، و إن أمكن فرضا وتقديرا . فإن امتداد الخط « ا » « ب » سيلتقى مع الخط « د » « ز » عند نقطة لا يمكن القول بأنه قبل مسامته له عندها يجب أن يسامته عند نقطة قبلها .

و إذن فليس يهمنا بعد ذلك أن يكون الخط « د » « ز » ذاهباً وراء هذه النقطة إلى ما لا نهاية له ، أو واقفاً عندها ، أو ذاهباً إلى مابعدها بقليل .

والخلاصة أن الذى جر إلى المحال ـ فيما أرى ـ إنما هو تجويز انقسام الزاوية ـ التى تحصل من حركة قطر الدائرة الموازى للخط الخارج عن الدائرة ـ إلى مالا نهاية له ، لا تجويز امتداد الخط الموازى للدائرة إلى ما لا نهاية .

فلا يكون الدليل منتجا المطلوب ، وهو استحالة تناهى الأبعاد .

(١) وأما التى لا يستعان فيها بالحركة ، فيقول عنه « الشيخ الرئيس » فى « النجاة » القسم الطبيعى ص ٢٠٢ طبع دار السعادة لسنة ١٣٣١ هـ .

« ولنبرهن أنه لايتأتى أن يوجد مقدار ذو وضع ، غير متناه ؛ لأنه إما أن يكون غير متناه من الأطراف كلها ، أو غير متناه من طرف .

فإن كان غير متناه من طرف ، أمكن أن يفصل منه من الطرف المتناهى ، جزء بالتوهم .

فيؤخذ ذلك المقدار مع ذلك الجزء ، شيئاً على حدة . =

= وبانفرادة شيئاً على حدة .

ثم نطبق بين الطرفين المتناهيين فى التوهم ؛ فلا يخلو :

إما أن يكونا بحيث يمتدان معاً متطابقين فى الامتداد ، فيكون الزائد والناقص ، متساويين . وهذا محال .

وإما أن لايمتد ـ يعنى الناقص ـ بل يقصرعنه، فيكون متناهياً ، والفضل أيضاً كان متناهياً ؛ فيكون المجموع متناهياً ، فالكل متناه .

وأما إذا كان غير متناه من جميع الأطرف ... الخ »

وهذا هو البرهان المسمى عندهم « برهان التطبيق » .

كما أن البرهان الذى ذكره « الشيخ » هنا فى الإشارات ـ أعنى افتراض خطين يلتقيان فى نقطة ، ويمتدان على هيأة ضلعى مثلث ، على نحو ما شرحناه سابقاً ـ فيسميه بعضهم « البرهان السلمى » لأن الشكل حين يرسم يكون على هيأة سلم .

ومما هو جدير بالذكر أن برهان التطبيق الذى يستعمله «ابن سينا» لبطلان تناهى الأبعاد ، يستعمله المتكلمون فى بطلان التسلسل مطلقا ، ويصرح ابن سينا بأنه لايمكن استخدامه فيما استخدمه فيه المتكلمون ، قال فى النجاة ص ٢٠٢ :

« إنه لايتأتى أن يكون كم متصل موجود الذات ذو وضع ، غير متناه .

ولا أيضاً عدد مرتب الذات موجود معا ، غير متناه .

وأعنى بمرتب الذات أن يكون بعضه أقدم من بعض بالطبع...

وأما إذا كانت الأجزاء لاتتناهى ، وليست معا ، وكانت فى الماضى والمستقبل فغير ممتنع وجودها ، واحدا قبل آخر ، أو بعده ، لا معا .

أو كانت ذات عدد غير مترتب ، فى الوضع ولا الطبع؛ فهلا مانع عن وجوده معا ، ولا برهان على امتناعه . =

ولـكن فيما ذكرناه كفاية [1] *

= بل على وجوده برهان .

أما من القسم الأول :

فإن الزمان قد ثبت أنه كذلك .

والحركة كذلك .

وأما من القسم الثانى :

فيثبت لنا ضرب من الملائكة والشياطين ؛ لا نهاية لها فى العدد ـ كما سيلوح لك الحال فيه ـ .

وجميع هذا يحتمل الزيادة عليه ، ولا يفيد احتماله إياها ، جواز الانطباق .

ولأن ما لا ترتيب له فى الوضع أو الطبع ، فلن يحتمل الانطباق .

وما لا وجود له معا ، فهو فيه أبعد .

وأما السبيل التى يسلكها الناس فى نفى اللانهاية فى الماضى فكلها إما من ذائعات محمودة ، وإما من مقدمات سوفسطائية ، وليس شىء منها ببرهانى » .

(١) وقول «الشيخ» : « وفيما ذكرناه كفاية » يفيدأن هذا البرهان الذى ذكره ، والذى يسمى بـ « السلمى » كاف فى إثبات تناهى الأبعاد ، سـواء فى جهة أو فى أكثر من جهة .

ولـكن « صاحب المحاكمات » يقول ص ٦٤ :

« واعلم أن هذا البرهان ـ يعنى السلمى ـ لايدل إلا على امتناع اللاتناهى ، من الجهتين : الطول والعرض .

أما امتناع اللانهاية من جهة واحدة ، فلا دلالة له عليه ؛ لأنه لو فرض اللاتناهى من جهة الطول فقط ؛ لم يمكن وجود خطين يخرجان من نقطة واحدة ، وينفرجان متزايدا إلى غير النهاية، ضرورة توقف إمكان انفراجهما =

= كذلك ، على اللاتناهى فى العرض .

وعلى هذا لايتم الدلالة على لزوم الشكل للامتداد الجسمانى .

فإن الشكل : هيأة إحاطة الحد الواحد أو الحدود ، بالشىء .

وذلك يتوقف على تناهى الامتداد الجسمانى ، فى سائر الجهات ؛ فلا يكون فيما ذكره « الشيخ » كفاية ، فلا بد من الاستعانة بأحد البرهانين الآخرين — يعنى برهانى « المسامتة والتطبيق » — » .

ولعل الحق مع « صاحب المحاكمات » ؛ فإن عبارة « الشيخ » نفسه فى « النجاة » وقد مرت بنا ، تفيد أن لإثبات عدم التناهى من جهة واحدة ، طريقاً خاصاً به غير الطريق الذى يثبت به عدم التناهى من جميع الجهات .

* * *

ومما هو جدير بالالتفات إليه قول « الطوسى » فى مبدأ شرحه لمسألة تناهى الأبعاد ، جـ ١ ص ٢٧ :

« هذه مسألة تناهى الأبعاد .

وهى إحدى المقاصد فى العلم الطبيعى .

وهى أيضاً مبدأ لمسائل أخرى :

منها إثبات محدد الجهات — كما سيأتى بعد — ، وهى أيضاً من الطبيعيات .

ومنها مسألة بيان امتناع انفكاك الصورة وما يتبعها — أعنى المقدار — عن الهيولى .

وهى من علم مابعد الطبيعة » .

فهذا يدل — كما أشرنا إليه سابقاً ص ١٢ — على أن مسائل هذين العلمين — الطبيعى والإلهى — متشابكة متداخلة ؛ ولذا سلكهما معاً فى أنماط متعاقبة مترتبة .

إشارة :

فلقد[1] بَانَ لك أن الامتداد الجسمانى ، يلزمه التناهى ؛ فيلزمه الشكل ؛ أعنى فى الوجود .

---

(١) يحاول « الشيخ » فى هـذه الإشارة أن يثبت أن الصورة لا تنفك عن الهيولى .

وهى من مسائل ما بعد الطبيعة على ماأشرنا إليه ص٤٣ .

وملخص هذه المحاولة :

أن الامتداد الجسمانى يلزمه التناهى ـ لأنه قد أثبت فيما سبق ص٣٠وما بعدها ـ أن الأبعاد متناهية .

والتناهى يلزمه الشكل ؛ إذ الشكل هيأة شىء يحيط به نهاية واحدة ، أو أكثر من واحدة ، من جهة إحاطتها به ، وإذا حقق ذلك كان ماهية من الكيفيات المختصة بالكميات .

إذن الامتداد الجسمانى يلزمه الشكل؛ ولكن ليس لزوم الشكل للامتداد من حيث ماهيته ، بحيث يكون لايمكن أن يوجد فى الخارج و يتصور فى الذهن إلا متناهياً مشكلا ؛ بل هو لازم خارجى فقط ، دون التصور الذهنى، إذ يمكن أن يتصور غير متناه .

وهذا هو معنى قول « الشيخ » : « أعنى فى الوجود » .

بيد أن لزوم الشكل للامتداد ، لا يخرج عن أحوال ثلاثة .

١ — إما أن يلزمه لنفسه، بمعنى أنه لو فرض انفصال الامتداد عن الهيولى ، للزمه الشكل من غير أن يكون هناك مدخل لشىء آخر أصلا .

وقد أبطل « الشيخ » هذه الحال بأنه يلزم من ارتباط الشكل بالامتداد وحده ، أمور :

=

فلا يخلو :

إما أن يكون هذا اللازم ، يلزمه ـ ولو انفرد بنفسه ـ عن نفسه .

أو يلحقه ويلزمه ـ لو انفرد بنفسه ـ عن سبب فاعل مؤثر فيه .

أو يلزمه بسبب الحامل ، والأمور التى تكتنف الحامل .

ولو لزمه منفرداً بنفسه عن نفسه ؛ لتشابهت الأجسام : فى مقادير الامتدادات ، وهيئات التناهى والتشكل ، وكان الجزء المفروض من مقدار ما، يلزمه ما يلزم كُلِّيَّتَهُ .

أولا : أن تتشابه الأجسام فى المقادير .

لأن الامتداد فى الأجسام متشابه ؛ والعلل المتشابهة ، تنتج معلولات متشابهة

ثانيا : أن تتشابه الأجسام فى هيئات التناهى .

ثالثا : أن تتشابه الأجسام فى التشكل .

والفرق بين هيئات التناهى والتشكل ، هو الفرق بين البسيط والمركب .

لأن هيأة التناهى ، أمر يعرض للشىء المتناهى .

والتشكل هو اعتبار الشىء مع ذلك العارض .

رابعا : أن يلزم الجزء المفروض من مقدار ما ، ما يلزم كليته .

بمعنى أنه لو فرض وجود أقل قليل من الامتداد ؛ لكان المقدار الموجود معه ، هو نفس مايوجد مع امتداد يكون أكثر مقدار يمكن ؛ وإذن لا يكون هناك قلة ، ولا كثرة .

وهذه اللوازم كلها باطلة ، فيبطل ما أدى إليها،وهو استلزام الامتداد للتشكل من غير مدخلية شيئاً آخر أصلا .

ب — وإما أن يلزم الشكل الامتداد ، ولو انفرد عن المادة ولكن =

ولو لزم ذلك بسبب فاعل مؤثر ، وهو منفرد بنفسه ؛ لكان المقدار الجسمانى قابلا فى نفسه ـ من غير هيولاه ـ للفصل والوصل ، وكان له فى نفسه قوة الانفعال .

وقد بانت استحالة هذا .

فبقى أنه بمشاركة من الحامل .

فللهيولى إذن تأثير فى وجود مالا بد للصورة فى وجودها ، منه : كالتناهى والتشكل *

= بمدخلية فاعل مؤثر فيه .

وقد أبطل « الشيخ » هذه الحال بأنه : يلزم من ذلك أن يكون المقدار الجسمانى قابلا فى نفسه :

للفصل والوصل .

وكان منفعلا بنفسه .

وهـذا باطل ، لأن الشيخ قد أثبت فيما مر بنا ص٣٣أن قوة القبول للاتصال والانفصال ، إنما هى لشىء غير المقدار .

حـ — وإما أن يلزم الشكل الامتداد لشىء غير نفسه ، وغير فاعل مؤثر فيه ؛ وليس ذلك إلا محله وهيولاه .

فالامتداد ـ أعنى الصورة ـ يلزمه الشكل ، ولا يوجد إلا مشكلا ، يعنى أن الشكل ضرورى للصورة وبما أن الشكل لا يحصل لها إلا بوساطة الهيولى ، تكون الهيولى ضرورية لوجود الصورة .

وهو المطلوب .

وهم وتنبيه[١] :

أو لعلك[٢] تقول : وهذا أيضاً يلزمك فى أشياء أخر .

فإن الجزء المفروض من الفلك ، ليس له شكل الفلك .

ثم تقول : إن الشكل للفلك مقتضَى طباعه ؛ وطبعُ الجزء وطبعُ الكل واحد .

---

(١) وفى نسخة « وهم وإشارة » .

(٢) سبق لـ « الشيخ » حين أراد أن يثبت أن لاغنى للصورة عن الهيولى أن قال : إن الامتداد يستلزم الشكل ، بوساطة التناهى ، فلا يخلو هـذا الاستلزام :

إما أن يكون استلزام الامتداد للشكل من غير مدخلية شىء آخر أصلا .

وإما أن يكون لأمور أخرى على ما مر بك بيانه ص ٤٤ .

ثم رتب على الفرض الأول أنه لو كان الامتداد بنفسه مستلزما للشكل لوجب أن يكون مقدار الجزء هو نفس مقدار الكل ، فلا يكون هناك قلة ولا كثرة .

سبق لـ « الشيخ » هذا ، ثم استشعر اعتراضا عليه ، فحكاه بقوله :

« أو لعلك تقول ... الخ » .

وحاصل هذا الاعتراض أن يقال : إن « الشيخ الرئيس » منع أن يكون الشكل لازما للامتداد وحده بناء على أن المعلول ـ وهو الشكل ـ مختلف فى الكل والجزء ، مع تشابه العلة فيهما وهى الامتداد .

وأنه لو كان الامتداد هو وحده العلة ، لوجب تشابه المعلول وهو الشكل والمقدار .

=

فنقول[1] لك : إن الشكل حصل للفلك ، عن طبيعة قوة ، أوجبت لهيولاه

= فعدم تشابه المقدار والشكل فى الكل والجزء ، دليل على أن الامتداد ليس هو وحده العلة .

فهذا المنع غير مسلم ، وهـذا البناء غير سليم ؛ لأنه يجوز عندك أن تتشابه العلة ، ولا يتشابه المعلول .

ألا ترون أننا حين نفرض جزءاً من الفلك ، لايمكن أن يكون لهذا الجزء مقدار الكل وشكله ، ضرورة .

وشكل الفلك مقتضى طبعه .

وطبع الكل والجزء واحد .

فأمكن أن تتشابه العلة ـ وهى طبع الفلك ـ فى الكل والجزء .

مع اختلاف المعلول وهو مقدار الكل وشكله ، ومقدار الجزء وشكله .

فلم يلزم من تشابه العلة تشابه المعلول .

وإذن يصح أن يكون الامتداد هو وحده علة الشكل ، وليس يلزم من هذا أن يكون شكل الكل والجزء واحدا ، كما ادعيت .

هذا هو الاعتراض ، وقد أخذ فى الإجابة عنه بقوله :

« فنقول لك ... الخ » .

(١) شروع فى الإجابة عن الإشكال السابق .

وقوله « عن طبيعة قوة » : يعنى بها الصورة النوعية .

وقوله « تلك الجرمية » : يعنى بها الصورة الجسمية .

فمعنى هذه الفقرة : أن الصورة النوعيـة للفلك هى التى أوجبت لهيولاه صورته الجسمية وشكله معا .

وقوله « فلما وجب لها ذلك... الخ » يعنى به : أن الصورة النوعية للفلك =

لماأوجبت له ذلك الشكل ، أوجبت أن لا يكون للجزء ـ من حيث هو جزء ـ شكل الكل .

ضرورة أن وجود الجزء فى الجسم البسيط متأخر عن وجود الكل ، فلا يكون شكله وهو جزء كشكل الكل .

ومفاد مجموع هذه العبارات : أن شكل الفلك كان نتيجة للصورة النوعية .

والصورة النوعية فى الفلك جزءا وكلا ، واحدة .

وهذا كان يحتم أن يكون شكل الجزء والكل فى الفلك واحدا على مقتضى ماقاله « الشيخ الرئيس » من أن الامتداد لو كان هو وحده العلة فى الشكل لوجب أن يكون شكل الكل والجزء واحدا ، ضرورة أن العلل المتشابهة تنتج المعلولات المتشابهة ـ لولا ماقارن الفلك من أمور حالت دون اطراد هذا القانون .

وهذه الأمور التى قارنت هى ماأشار إليها بقوله :

« فهذا له عن عارض ومانع . . . الخ » .

أى هذا الحال للفلك الذى خالف فيه ماكان يتوقع له ، ناشىء عن عارض ... الخ .

والعارض ، هو الكلية والجزئية ، التى تعرض للفلك بوساطة هيولاه ، بخلاف الجسمية المجردة عن الهيولى ـ أعنى الامتداد ـ فلا تعرض له الكلية والجزئية .

والمانع : هو كون الجزء مفروضا بعد حصول الكل ، فإن هذا المعنى هو المانع له عن قبول مايقتضيه اتحاد العلة .

وهذا بخلاف الجسمية المجردة عن المادة ، فإنه لايتصور فيها جزء ولا كل .

=

وهناك أمر ثالث منضم إلى هذين ، وهو مقارنة الفلك للهيولى التى تقبل الصورة وتحملها ، وتتجزأ بها . ولا وجود لهذه الهيولى فى الجسمية المجردة .

فلهذه الأمور الثلاث : لوجودها فى الفلك ، وعدم وجودها فى الجسمية المجردة لم يلزم أن يكون حال الفلك ، كحال غيره مما لم تتوافر فيه كل هذه الأمور ، كالمقدار مثلا .

ولذلك قال :

« وأما المقدار ... الخ » .

يعنى : وأما الجسمية المجردة ، فليس لها ـ بحسب الغرض المذكور ص ٤٤ الذى ينص على أن الامتداد وحده كان علة التشكل ـ إلا هذه الطبيعة فلا يتصور فيها كل وجزء ، لامن نفسها ، ولا من علة أخرى خارجة عنها ؛ إذ المفروض أنها مأخوذة وحدها . ولا من مقارنة هيولى ؛ إذ المفروض أن الامتداد مأخوذ حال كونه مجردا عن الهيولى .

وحيث كان الأمر كذلك فلا يحصل اختلاف أصلا فيما توجبه العلل المتشابهة فلا كلية ولا جزئية ، بخلاف الحال فى الفلك .

وهذا معنى قوله « فلا يجب أن نستحق شيئا معينا ... الخ » .

وأما قوله « فليس يجب أن يقال ههنا ... الخ » .

فمعناه : أنه لايقال فى ذلك الغرض المذكور ـ أعنى حين يؤخذ الامتداد مجردا ، ويكون هو وحده علة التشكل ـ إن فاعلا قد أثر فيه ، كما قيل فى الفلك : إن الصورة النوعية قد أثرت فيه ، ولا إن مادته قد استعدت وقبلت التجزى إلى القلة والكثرة كما قيل فى الفلك ذلك ؛ إذ لامادة له ، ولا أن صلاحية الموضوع قد هيأت له قبول الانقسام ؛ كما قيل فى الفلك ذلك ؛ إذلا موضوع له .

فاذن ظهر الفرق بين ذلك الفرض المذكور حين يجعل الامتداد وحده ، =

تلك الجرمية ، ولم يجب[1] لها ذلك عن نفسها أو عن جرميتها .

فلما وجب لها ذلك ، وجب ـ بإيجاب ذلك السبب ـ أن لا يكون لما يفرض بعد ذلك جزءاً ، ما للكل ؛ لكونه جزءاً مفروضاً بعد حصول صورة[2] الكل ، صورةُ الكل .

فهذا له عن عارض ، ومانع ، وبسبب مقارنة ما يقبل تلك الصورة ويحملها

= هو علة الشكل .

و بين الفلك .

فاندفع الاعتراض .

ونعود بك بعد إلى تحقيقات لفظية ، يقتضيها تحرى ضبط المتن .

(١) وفى نسخة « لم يكن » .

(٢) فى نسخة تكرار قوله « صورة الكل » وهى التى اخترنا وضعها فى الصلب .

إحداهما مجرورة بالإضافة إلى قوله « حصول » .

والأخرى مرفوعة على أنها فاعل « لا يكون » .

والمعنى على هذا : لا يكون للجزء صورة الكل ، بعد حصول صورة الكل .

وفى نسخة ، بعدم تكرارها . ويكون فاعل قوله « لا يكون » ضميرا يعود إلى لفظ « ذلك » فى قوله « فلما وجب لها ذلك » و « ذلك » واقع على « الشكل »

وعلى هذا يكون المعنى :

فلما وجب لهيولا الفلك بواسطة الصورة النوعية ، ذلك الشكل المخصوص ، وجب بهذه الوساطة نفسها أن لا يكون ذلك الشكل لما يفرض جزءا .

ويجوز أن يكون فاعل قوله « لا يكون » هو « ما » فى قوله « ما للكل »

ويتجزأ بها .

وأما المقدار : لو انفرد ولم يكن هناك شيء يوجب شيئاً ، إلا طبيعة المقدارية ـ وتلك الطبيعة هي واحدة ـ لم تصر كلاً وغير كل ، بحسب ذلك الفرض ، لا من نفسها ، ولا من علة ، ولا من مقارنة قابل .

فلا يجب أن تستحق شيئا معينا ، مما يختلف فيه ، حتى نفس الكلية والجزئية .

فليس يمكن أن يقال ههنا ، لحقها من غيرها شيء ، بحسب إمكان وقوة ما ، أو صاوح موضوع ؛ لحوقا سابقا ؛ ثم تبع ذلك أن صار ماهو كالجزء بحالة مخالفة *

تنبيـه :

هذا الحامل[1] إنما له الوضع[2] ، من قبَل اقتران الصورة الجسمية به .

ولو كان[3] له فى حد ذاته وضع :

---

(١) يعنى بالحامل الهيولى .

(٢) الوضع : كون الشيء بحيث يمكن الإشارة الحسية إليه .

(٣) يريد إقامة الدليل على ماسبق من دعواه أن الهيولى لاتمكن الإشارة الحسية إليها ، إلا بوساطة اقتران الصورة الجسمية بها .

الدليل على ذلك ، أنه لو أمكنت الإشارة الحسية إلى الهيولى ، فى حال عدم اقترانها بالصورة ، لم يخل الحال :

إما أن تكون منقسمة ، فى جميع الجهات . =

وهو منقسم ؛ كان فى حد ذاته ، ذا حجم .

أو غيرُ منقسم ؛ كان فى حد نفسه ، مَقطعَ منتهى إشارة :

نقطة ، إن لم ينقسم ألبتة .

أو خطا ، أو سطحا ؛ إن انقسم فى غير جهة الإشارة *

= أو لاتكون منقسمة فى جميع الجهات .

فإن كانت منقسمة فى جميع الجهات كان معنى ذلك أنها جسم وأن لها امتدادا يقبل القسمة ، وهذا الامتداد ليس إلا الصورة .

والمفروض أنها خالية عن الصورة .

هذا خلف .

و إن كانت غير منقسمة فى جميع الجهات ، والمفروض أنها ذات وضع بحيث تمكن الإشارة الحسية إليها .

فإما أن تكون غير منقسمة أصلا ، فتكون نقطة .

أو منقسمة فى جهة واحدة ، فتكون خطا .

أو منقسمة فى جهتين ، فتكون سطحا .

وباطل أن تكون خطا أوسطا ، لأن فيهما امتدادا قابلا للانفصال ، أعنى صورة ، والمفروض أن الهيولى خالية عن الصورة .

هذا خلف .

وأيضا الخط والسطح ، أعراض تحتاج إلى هيولى تقوم بها ، فلو كانت الهيولى خطا ، أو سطحا ، لاحتاجت إلى هيولى تقوم بها ، والهيولى لاتحتاج إلى هيولى .

وباطل أن تكون نقطة ؛ لأن النقطة تحتاج إلى ماتقوم به، إذ لو لم تحتج =

تنبيـه :

فلو[1] فرضنا هيولى بلا صورة ، وكانت بلا وضع ؛ ثم لحقتها الصورة ،

= لكانت جزءا لايتجزأ ، وقد بطل القول بالجزء ؛ فوجب أن تكون محتاجة إلى محل .

والهيولى لاتحتاج إلى محل تقوم به .

فلم يصح إذن كون الهيولى ـ حين تفرض ذات وضع ـ منقسمة ولم يصح كونها غير منقسمة .

فبطل أن تكون وهى منفردة ذات وضع .

وهو المطلوب .

أما قوله « كان فى حد نفسه مقطع منتهى إشارة . » ؛ فمعناه الحرفى أن الهيولى لو كانت ذات وضع ، وكانت غير منقسمة ، كانت بانفرادها مقطع منتهى إشارة لأن الإشارة امتداد يبتدىء من المشير وينتهى إلى المشار إليه ، وينقطع انتهاؤه بما لاينقسم فى جهة ذلك الامتداد ؛ لأنه لو انقسم فى تلك الجهة ، لكان وراء المقطع شىء من المشار إليه ؛ فاذن لا يكون المقطع مقطعا ؛ فكل مقطع إشارة هو ذو وضع غير منقسم ؛ وكل ذى وضع غير منقسم ، فهو عند فرض إشارة تمتد إليه ولا تتجاوزه ، يكون مقطعا بها .

فهذ هو المراد من قوله « كان فى حد ذاته مقطع منتهى إشارة » .

وقوله « نقطة ... الخ » .

تفصيل لهذا المقطع ، بأنه تارة يكون نقطة .

وتارة يكون خطا .

وتارة يكون سطحا .

(١) يحاول فى هذا التنبيه بيان استحالة لحاق الصورة الجسمية للهيولى =

فصارت ذات وضع مخصوص :

فليس يمكن أن يقال : إن ذلك[1] لأن الصورة لحقتها هناك .

المجردة عنها .

وذلك ؛ لأن الهيولى المجردة ، لاوضع لها ـ أى لايمكن الإشارة الحسية إليها راجع تعريف الوضع ص٥٢ ـ فإذا لحقتها الصورة الجسمية ، صار لها وضع مخصوص بالضرورة .

فهذا الوضع المخصوص الذى حصل بعد لحاق الصورة الجسمية لها :

إما أن يكون الاختصاص به ، مقتضى الهيولى .

وإما أن يكون الاختصاص به مقتضى الصورة .

وقد أشار إلى الصورة الأولى بقوله :

« فليس يمكن أن يقال : إن ذلك لأن الصورة لحقتها هناك » .

وأشار إل الصورة الثانية بقوله :

« وليس يمكن أيضا أن يقال : إن الصورة عينت لها وضعا مخصوصا ..الخ »

وقد حاول إفساد كلتا الصورتين ، ليتم عدم اختصاص الجسم ـ الحاصل من لحاق الصورة الجسمية للهيولى المجردة ـ بوضع مخصوص .

ومعنى ذلك أنه لايتكون منهما ـ أى الصورة الجسمية والهيولى المجردة ـ جسم ، أى أن الهيولى المجردة ، لايمكن أن تلحق بها الصورة الجسمية .

وهو المطلوب .

(١) أى الاختصاص بهذا الموضع .

أى ليس يمكن أن يقال : إن الاختصاص بهـــذا الموضع ، اقتضاه كون الهيولى فيه من أول الأمر ، والصورة الجسمية لحقتها فيه، فاستقرا معا فيه. =

كما[1] يمكن أن يقال : لو كانت فى صورة توجب لها وضعا هناك .

أو كان قد عرض لها وضع هناك ، ثم لحقتها الصورة الأخرى .

= وإنما لم يمكن ذلك لأن الهيولى قبل لحاق الصورة بها ، كانت مجردة ، والصورة المجردة لامكان لها ، فلا يمكن القول بأنها اقتضت مكانا مخصوصا ، والصورة لحقتها فيه .

وهذا معنى قوله :

« وإنما ليس يمكن فيما نحن فيه لأنها مجردة بحسب هذا الفرض » .

(١) إشارة إلى معارضة لما انتهى إليه من أن الهيولى المجردة لاتقتضى وضعا مخصوصا .

وخلاصة هذه المعارضة :

أن الهيولى تقتضى وضعا مخصوصا .

مثال ذلك ، جزء من الهواء فى موضعه الطبيعى ، فسدت صورته بسبب من الأسباب ، وحلت محلها صورة الماء .

فحصول هيولى الماء فى الموضع المخصوص ، إنما كان بسبب وضعها الأول حين كانت مع صورة الهواء .

ومثال ذلك أيضا : جزء من الهواء أخرج من موضعه قسرا ، إلى الموضع الطبيعى الماء . ثم فسدت صورته الهوائية ، لسبب من الأسباب ، وحلت محلها الصورة المائية .

فحصول هيولى الماء فى هذا الموضع المخصوص ، إنما كان بسبب وضعها الأول حين كانت مع صورة الهواء .

فإذن صح أن الهيولى تقتضى وضعا مخصوصا .

وذلك معارض لقولكم : إن الهيولى لاتقتضى وضعا مخصوصا .

وإنما[١] ليس يمكن فيما نحن فيه ؛ لأنها مجردةٌ بحسب هذا الغرض .

وليس[٢] يمكن أيضا أن يقال : إن الصورة عينت لها وضعا مخصوصا ،من الأوضاع الجزئية التى تكون لأجزاء كل واحد مثلا ، كأجزاء الأرض .

كما[٣] يمكن أن يقال فى الوجه الذى ذكرناه ، من

---

(١) فيه جواب هذه المعارضة :

ومفاده أن هيولى الهواء سواء كان فى موضعه الطبيعى ، أو فى الموضع الذى نقل إليه قسرا، إنما اقتضت الوضع المخصوص لا باعتبار ذاتها فقط . ولكن باعتبار الصورة الهوائية التى حلت فيها .

والفرض الذى معنا ، أخذت فيه الهيولى مجردة عن الصور جميعا . وفرق بين هذا الفرض .. وبين الحالة التى عورض بها .

فلم تصح المعارضة .

(٢) هذه هى الحال الثانيـة ، التى يفرض فيها أن الاختصاص بالوضع المخصوص ، مقتضى الصورة .

وقد بين فساد ذلك ، بأن نسبة الصورة إلى جميع المواضع التى تقتضيها متساوية ، فيستحيل حصولها فى بعضها دون بعض ؛ إذ فى ذلك ترجيح لأحد الأمور المتساوية دون مرجح .

(٣) إشارة إلى معارضة لما انتهى إليه من أن الصورة فى الفرض الذى نحن بصدده ، لايمكن أن تقتضى وضعا مخصوصا ؛ إذ نسبة المواضع إليها سواء .

وخلاصة هذه المعارضة :

أن المثال الأول المذكور فى المعـارضة المارة ص٥٦، الذى كان مصوراً بأن جزءا من الهواء كان فى موضعه الطبيعى ، ففسدت صورته بسبب من =

= الأسباب ، وحلت محلها صورة المائية .

فصورة المائية ستجذب الهيولى إلى موضع آخر يتناسب مع الجسم الجديد وذلك حيث تكون أجزاء الماء الأخرى .

فصورة المائية إذن ، هى التى اقتضت هذا الوضع الجديد ، فلم يصح القول بأن الصورة لاتصلح أن تكون مقتضيا لموضع خاص .

وقد رد هذه المعارضة بقوله :

« وإنما لايكون هذا أيضا ، لأنا جعلناها مجردة » .

ومفاده : أن هناك فرقا بين هذا الفرض الذى نحن بصدده .

و بين الحالة المعارض بها .

فالفرض الذى نحن بصدده ، ليس لهيولاه السابقة على لحاق الصورة بها مكان أصلا ، ضرورة خلوها عن جميع الصور الجسمية ، فلم تكن مقتضية لمكان .

بخلاف الهيولى فى الحالة المعارض بها ، فإن هيولى الماء كانت قبل لحوق الصورة المائية لها ، محلا لصورة الهواء ، وكانت بمقتضى اجتماعها بصورة الهواء ، مستحقة لوضع مخصوص ، فهذا الوضع المخصوص الذى اقتضاه الجسم الهوائى ، كان له دخل فى تحديد موضع الجسم المائى الذى تكوّن بسبب زوال الصورة الهوائية ، وحلول الصورة المائية محلها .

وذلك أن اختصاص كل جزء من أجزاء العنصر الواحد كالماء مثلا بجزء من أجزاء حيز ذلك العنصر ليس على سبيل الاتفاق ، بل إن كل جزء من أجزاء عنصر واحد ، إنما اختص بجزء من أجزاء حيز ذلك العنصر ، لأنه كان قبل اتصافه بالصورة المعينة ـ التى هى صورة الماء فى مثالنا ـ موصوفا بصورة أخرى ـ هى صورة الهواء فى مثالنا ـ وكان بسببها حاصلا فى حيز معين ، بحيث لو حدثت فيه صورة أخرى لكان حيزها معينا ، لأن الجزء المعين من الهواء ، يكون فى حيز معين ، فإذا انقلب ماء ، فإنه لثقله لابد وأن ينزل إلى الجزء المسامت لذلك الجزء من حيز الماء .

=

تخصص[١] وضع جزئى ، بسبب لحوق الصورة ـ وهناك وضع جزئى ـ لحوقا يخصص أقرب المواضع الطبيعية ، من ذلك الموضع : كالجزء من الهواء يصير ماء ، فيكون موضعه الطبيعى متخصصا ، بسبب[٢] موضعه الأول ، وهو أقرب مكان طبيعى للمياه ؛ مما كان موضعا لهذا الصائر ماء ، وهو هواء .

وإنما لا يمكن هذا أيضا لأنا جعلناها مجردة *

تذنيب :

فاحدِس*[٣] من هذا : أن الهيولى لا تتجرد عن الصورة

= فاختصاصه بعد صيرورته ماء ، بذلك الجزء من حيز الماء ، لأنه كان قبل صيرورته ماء ، مخصوصا بالحيز الآخر ، واختصاصه بذلك الحيز ، إنما كان لاختصاصه قبل ذلك بحيز آخر .

فيكون سبب اختصاصه بحيز معين ، اختصاصه قبل ذلك بحيز آخر معين .

(١) وفى نسخة « تخصيص » . (٢) وفى نسخة « بحسب » .

(٣) أمر من « حدس يحدس » من باب ضرب : أى قال شيئا برأيه .

والمعنى أنه ترك للقارىء استنباط هذا الحكم ، مسترشداً بما سبق له من معلومات .

وذلك أنه فيما سبق قرر أن الهيولى المجردة ، لا يمكن أن يلحق بها الصورة الجسميه .

فلو كانت هيولى الأجسام تتجرد عن الصورة ، لكان معنى ذلك أنهما جزءان ، منفكان ، فإذا كانا متصلين ، وانفصلا ، فأى مانع يمنع من اتصالهما وعودهما إلى مثل ما كانا عليه ؟!!!

الجسمية[١] *

تنبيـه :

والهيولى[٢] قد لا تخلو أيضا عن صور أخرى .

وكيف[٣]!!! ولا بد من أن تـكون :

إما مع صورة توجب قبول الانفكاك والالتئام والتشكل ، بسهولة .

أو بعسر .

أو مع صورة توجب امتناع قبول تلك .

وكل ذلك غير مقتضَى الجرمية .

= لا مانع ، يمنع من ذلك .

فتجويز انفصالها أدى إلى تجويز اتصالها .

واتصالها محال بما سبق أن قرره ، فمحال أن ينفصلا وهو المطلوب .

(١) وفى نسخة « الجسمانية » وفى أخرى « الجرمية ».

(٢) يريد إثبات الصور النوعية .

ولأن الصور النوعية كثيرة ، ولأنها كلها لا تجتمع فى الجسم الواحد ، قال : قد لاتخلو . وإلا فالهيولى لا تخلو عن صورة نوعية أصلا .

(٣) أى كيف تخلو الهيولى عن الصورة النوعية ، مع أن الصورة الجسمية التى مع الهيولى ، لا تخلو من أحد أمور ثلاثة :

إما قبول الانفكاك والاتصال والتشكل ، بسهولة . كما فى الأجسام الرطبة .

وإما قبول الانفكاك والاتصال والتشكل ، بعسر ، كما فى الأجسام اليابسة .

وإما عدم قبول شىء من ذلك ، كما فى الأجسام الفلكية . =

وكذلك[1] لابد له من استحقاق مكان خاص ، أو وضع خاص، متعينين.
وكل ذلك غير مقتضى الجرمية العامة المشترك فيها *

= فهذه الأمور الثلاثة المختلفة :

أعنى قبول الانفكاك وما معه بسهوله ، أو بعسر ، أو عدم قبوله ؛ لا يمكن أن تقتضيها الصورة الجسمية ؛ لأن الصورة الجسمية ، متشابهة فى جميع الاجسام. والعلل المتشابهة تنتج المعلولات المتشابهة .

كما أنه لايمكن أن تقتضيها الهيولى لأنها متشابهة فى جميع الأجسام من ناحية .

ومن ناحية أخرى فلأنها قابلة لهذه الأشياء الثلاثة ، والفاعل لا يكون قابلا لما يفعله .

فمقتضيها لابد أن يكون شيئا غير الهيولى وغير الصورة الجسمية ، فهو إذن الصورة النوعية .

(١) طريق آخر لإثبات المدعى الذى هو الصورة النوعية .

وملخص هذا الطريق :

أن الجسم من حيث هو جسم ، لايخلو عن مكان .

والمكان هو السطح الباطن من الحاوى ، المماس للسطح الظاهر من المحوى .

وكذلك لايخلو عن وضع .

والوضع :

كون الشىء بحسب نسبة بعض أجزائه إلى بعض ، وإلى أمر خارج عنها .

و يستحيل أن يكون الجسم فى جميع الأمكنة أو على جميع الأوضاع .

فجسميته تقتضى مكانا ما ، ووضعا ما . =

إشارة :

واعلم[1] أنه ليس يكفى أيضا وجود الحامل ، حتى تتعين صورةٌ جرمانية ؛

= أما المكان المخصوص والوضع المخصوص ككون التراب تحت غيره ، وكون الماء فوقه ، وكون الهواء فوق الماء ، وكون النار فوق الجميع ـ فليس يعقل أن يكونا مقتضى الجسمية التى هى مشتركة بين جميع هذه الأجسام ، وإنما يكونان مقتضى شىء آخر غير الجسمية هو الصورة النوعية .

(٢) سبق لـ « الشيخ » أن قرر فى ص٤٦ أن الشكل والمقدار لازمان للهيولى ، لا للصورة الجسمية ، ولا لشىء آخر غيرها .

ولأن هذا القول ينقصه شىء من الإيضاح والتكميل ؛ أراد أن يستكمله ويوضحه هنا فقال :

ليست الهيولى وحدها كافية فى تحديد وتعيين صورة جسمية مخصوصة ؛ إذ لو كان الأمر كذلك ، لوجب أن تتحد أو على الأقل تتشابه أشكال ومقادير الصور الجسميه ؛ ضرورة أن هيولى الأجسام العنصرية واحدة .

ولأن الأشكال والمقادير غير متحدة ولا متشابهة وجب أن يكون مردها لا إلى الهيولى وحدها ، بل إلى أمور أخرى .

ويفسر « الطوسى » هذه الأمور بالعلل الفاعلية ، ويفسر هذه العلل بأنها :

« القوى السماوية .

والصور السابقة .

والتغيرات الطبيعية .

والقواسر الخارجية » .

وإلا لوجب التشابه المذكور[1] .

ثم يقول الطوسى : « أما الحامل ـ يعنى الهيولى ـ فهو علة قابلية » .

هذا ، ولقد كان صريح عبارة «الشيخ» هناك ص٤٦ حيث يقول ـ بعد أن ذكر احتمالين سابقين ـ : « فبقى أنه بمشاركة من الحامل » يفيد أن للحامل وهو الهيولى مدخلية فقط ، لأنه كل شىء .

واعلم أنه إذا كان من العوامل المؤثرة فى تعيين الصورة الجديدة وتحصيلها ، الصورة السابقة عليها ، فيجب أن يكون لهذه الصورة السابقة صورة أسبق منها حيث أعتبر سبق الصورة جزءا من العلة الفاعلية لابد منه .

فوجود صورة واحدة يستلزم ـ عن هذا الطريق ـ وجود صور لا أول لها ، حيث إن كل واحدة لابد لها من صورة سابقة عليها .

وهذا هو معنى قوله « وهذا سر تطلع منه على أسرار أخرى »

وقد فسر « الإمام الرازى » هذا السر بقوله « وتلك الأسرار هى أن ذلك يقتضى أن لا يكون للحوادث بداية زمانية ، وأنه لابد من حركة سرمدية ، لا بداية لها ولا نهاية » .

ونفى البداية واضح ، ولكن نفى النهاية غير واضح .

وزاد « الطوسى » : « ومن تلك الأسرار ، التنبيه على وجود مبدأ قديم يفيض وجود هذه الحوادث عند حصول الاستعدادات .

وعلى وجود جسم يتحرك الحركة المتصلة على الدوام .

و بالجملة الأمور التى تنتظم بانتظامها أمور العالم على ماهو عليه فى نفس الأمر» .

(٣) وفى قوله: « المذكور » عود بالذهن إلى تذكر الموضع الذى أثير فى هذا =

بل يُحتاج فيما تختلف أحواله إلى معينات ، وأحوالٍ متفقة من خارج ؛ يتحدد بها مايجب من المقدار والشكل .

وهذا سر تطلع منه على أسرار أخرى *

وهم وتنبيه :

واعلم[1] أن الهيولى مفتقرة فى أن تقوم بالفعل ، إلى مقارنة الصورة :

فإما أن تكون الصورة هى العلة المطلقة الأولية لقوام الهيولى .

= البحث ، وتذكر الإشكال الذى أثير هناك ، وأنه يلزم هنا مالزم هناك ، لولا الاستكمال التى صنعه .

(١) وفى نسخة « وإذا علم أن الهيولى ... الخ » .

ولما سبق له أن الهيولى لاتنفك عن الصورة ص ٥٩ .

وأن الصورة لاتنفك عن الهيولى ص ٥٤ .

أراد هنا أن يبين نوع هذا الارتباط . وقد فرض لذلك صوراً :

الأولى : أن تكون الصورة علة مطلقة ـ يعنى تامة ـ للهيولى .

الثانية : أن يكون العلة للهيولى شىء آخر غير الصورة ، ولكن الصورة آلة أو واسطة لهذه العلة .

الثالثة : أن تكون الصورة علة ناقصة للهيولى .

الرابعة : أن تكون الصورة والهيولى معلولتين لعلة واحدة .

وقد جعل هذه الصورة الأخيره قسمين :

أحداهما : أن تكون هذه العلة ربطت بينهما على أن يكون لكل واحد منهما دخل فى وجود الآخر .

ثانيهما : أن تكون هذه العلة ربطت بينهما على أن يكون كل واحد منهما ضرورى الوجود مع الآخر .

أو تكون الصورة آلة أو واسطة، لمقيم آخر يقيم الهيولى بها مطلقا .

أو تكون شريكة لمقيم ، باجتماعهما جميعا ، تقوم الهيولى .

أو يكون لا الهيولى تتجرد عن الصورة ، ولا الصورة تتجرد عن الهيولى ، وليس أحدهما أولى بأن يكون مقاما به الآخر ؛ من الآخر بعكسه ؛ بل يكون سبب ما ، خارجا عنهما يقيم كل واحد منهما مع الآخر ، وبالآخر *

إشارة :

أما(١) الصور التى تفارق الهيولى إلى بدلٍ ، فليس يمكن أن يقال :

= وسيعرض فى فصول بعد ذلك لتزييف بعض هذه الصور ، واستبقاء مايراه الحق منها .

وفى قوله « وليس أحدهما أولى بأن يكون مقـــاما به الآخر ؛ من الآخر بعكسه » غموض لفظى ، ويمكن حل العبارة إلى :

وليس الحكم للهيولى بأن الصورة مقامة بها ، أولى من الحكم للصورة بأن الهيولى مقامة بها .

ولم يفترض « الشيخ » بين مافترض من صور ، أن تكون الهيولى علة للصورة ؛ لأن الهيولى علة قابلة ، والقابل لايكون فاعلا ؛ إذ هو يبحث عن العلة الفاعلة المعطية للوجود ، لاالقابلة ولا المقومة للماهية ، بدليل قوله :

« إن الهيولى مفتقرة فى أن تقوم بالفعل » .

(١) مر بك مافترضه من صور أربع لتعرف علة الهيولى . =

إنها علل مطلقة للوجود الواحد المستمر لهيولاتها .

ولا آلات أو متوسطات مطلقة.

بل لابد فى أمثال هذه ، من أن تكون على أحد القسمين الباقيين .

= و يحاول الآن تزييف بعض هذه الصور ، ليتكشف له الحق من بينها .

وقد زيف اثنتين منها ، هما :

ا — أن تكون الصورة علة تامة لوجود الهيولى .

ب — أن تكون الصورة آلة لابد منها لوجود الهيولى .

أشار إلى علة تزييف هاتين الصورتين بأن الهيولى مستمرة الوجود ؛ فإنك إذا قسمت جسما إلى جزئين ، فقد زالت الصورة الجسمية الأولى ، وجاء بدلها صورتان جسميتان أخريان ، والهيولى باقية مستمرة الوجود .

ولا يعقل أن مايزول بالفعل ، يكون علة فاعلة ، أو واسطة وآلة ، لما هو مستمر باق .

و إذا بطل هذان القسمان ، تعين أحد القسمين الآخرين ، وهما :

ا — أن تكون الصورة جزء العلة الموجدة للهيولى .

ب — أن تكون الصورة والهيولى معلولتين لعلة واحدة .

وفى قوله « أما الصور التى تفارق الهيولى إلى بدل » .

إشارة إلى أن الصور على قسمين :

ا — منها مايمكن أن يعدم ، ويحصل فى موادها ، عقيب عدمها غيرها ، كصور العناصر ؛ فإنها قد تعدم وتزول عن موادها ، كالجسم إذا انفصل إلى جزئين ، فإن صورته الجسمية الأولى تعدم ، وتحدث صورتان أخريان هذا بالنسبة للصورة الجسمية . =

وها هنا سر (١)

= وكذلك الحال بالنسبة للصور النوعية ؛ فإن قضية الكون والفساد ، دالة على إمكان زوال صورة نوعية ، وحلول صورة أخرى محلها ، كالهواء يصير نارا ، أو الماء يصير هواء .

ب — ومنها مالا يمكن أن يعدم ، كصور الأفلاك ، فان صورها الجسمية والنوعية لاتعدم .

أما الجسمية : فلامتناع الخرق والإلتئام عليها .

وأما النوعية : فلامتناع الكون والفساد عليها .

(١) أما هذا السر فقد أشار إليه «الطوسى» بقوله :

«السر هو دلالة هذا البرهان على وجود مبدأ للكائنات غير الهيولى والصورة .

بل شيء آخر دائم الوجود مفارق ، يفيض وجود الهيولى عنه ؛ لا بانفراده ، بل بإعانة من الصورة .

وذلك لأن الهيولى ، لما امتنع وجودها منفكا عن الصورة ، ثبت احتياجها إلى الصورة .

ثم إن الصورة قد تعدم وتبقى المادة .

فعلم أنها تحتاج إلى الصورة ، من حيث هى صورة ما ، لا من حيث هى صورة معينة : أى من حيث طبيعتها النوعية الموجودة ، لا من حيث خصوصيات الأشخاص .

ولما لم تكن الصورة — من حيث هى صورة ما — واحدة بالعدد ، فلم يمكن أن تكون — من حيث هى كذلك — علة للهيولى الواحدة بالعدد ، بانفرادها ؛ فان المعلول الواحد بالعدد ، يحتاج إلى علة واحدة بالعدد .

فعلم أن هناك شيئاً آخر ، مباينا للهيولى والصورة ، واحدا بالعدد ، دائم الوجود ، تنضاف الصورة — من حيث هى صورة ما — إليه ، فتجتمع منهما =

آخر [١] *

إشارة :

يجب [٢] أن تعلم فى الجملة :

= للهيولى علة واحدة بالعدد ، تامة مستمرة الوجود معها .

وربما يشبّه ذلك المبدأ المستحفظ لوجود الهيولى بالصور المتعاقبة ، بشخص يمسك سقفا ، بدعامات متعاقبة ، يزيل واحدة منها ، ويقيم أخرى بدلها .

فتأدية الكلام إلى إثبات هذا المبدأ المفارق ، سر فى هذا الموضع » .

(١) وفى كلمة « آخر » إشارة إلى أن هناك سرا غيره قد سبق . وهو مامر بك فى ص ٦٣ ، ٦٤ .

(٢) مر بك فى الإشارة السابقة ص ٦٥ ، ٦٦ دعوى « الشيخ » أن الصورة :

لايمكن أن تكون علة مطلقة للهيولى .

ولا أن تكون آلة أو متوسطة مطلقة .

فأراد هنا أن يستدل على هذه الدعوى .

ومما ينبغى ملاحظته أنه أعاد الدعوى هنا بصورة أعم من الصورة السابقة ؛ ذلك أن الدعوى السابقة كانت خاصة بما إذا كانت الصورة تفارق الهيولى .

أما هنا فقد قال :

« يجب أن تعلم فى الجملة أن الصورة الجرمية وما يصحبها ... الخ » .

ويعنى بقوله « فى الجملة » أنه سواء كانت الصورة عنصرية أو فلكية . ممكنا زوالها ، أو ممتنعا زوالها فلايمكن أن تكون علة مطلقة أو آلة وواسطة مطلقة .

ومما تجدر ملاحظته أيضا :

أن المراد بالهيولى المبحوث عن علتها ، هى الهيولى المتعينة .

وأن المراد بالصورة التى يبحث عن صحة كونها علة للهيولى المتشخصة ، أو عدم =

= صحته ؛ هى الصورة الشخصية .

يعنى أن هذا المقدار المخصوص من الماء ، الموضوع فى هذا الإناء مثلا ، هل صورته المائية هذه ، هى علة هذا الوجود التى تمتع به الهيولى حال كونها معروضة لخصوص صورة المائية هذه ؟!.

وليس المراد البحث عن صحة علية صورة المائية هذه ، لوجود الهيولى مطلقا؛ إذ أن الهيولى أسبق وجودا من صورة المائية هذه ، لأنها قبل أن تخالط هذه الصورة المائية ، كانت مخالطة لصور أخرى من الهوائية والنارية والترابيـة ؛ ولا يعقل أن يبحث عن صحة كون المتأخر علة للمتقدم .

كذلك ليس المراد بالصورة التى يبحث عن صحة كونها علة للهيولى ، المتمتعة بهذا الوجود الخاص هى الصورة المطلقة ، التى تشمل أفراد صورة المائية ؛ وأفراد صورة الهوائية ؛ وأفراد صورة النارية ؛ وأفراد صورة الترابية .

إذ من الواضح أنه ليس لغير الصورة المخالطه للهيولى فى هذا الوجود الخاص مدخل فى وجودها الخاص هذا ، اللهم إلا أن يقال : إن الصور السابقة على هذه الصورة قد حافظت على الهيولى وأعدتها لهـذا الوجود الخاص ؛ إذ لولا احتفاظ الصور السابقة بالهيولى ، لكانت عدما صرفا ، ولما أمكن لهذه الصورة الخاصة أن تخالطها وتتحد بها وتمد فى أمد وجودها . وليس هذا الوجود الاعـدادى السابق على هذه الصورة الخاصه بالمبحوث عن علته ؛ إنما المبحوث عن علتـه هو هذا الوجود الراهن الذى تتمتع به الهيولى حال قيام هذه الصـورة الخاصه بها .

هذا و إن للشراح كلاما حول تحديد الدعوى، ذهبوا فيه إلى غير ماذهبنا إليه، فراجعه إن شئت ص ٥١ . =

أن الصورة الجرمية[١] ومايصحبها، ليس شئ منها سببا لقوام الهيولى مطلقا[٢].

ولو[٣] كانت سببا لقوامها مطلقا، لسبقتها بالوجود، ولكانت الأشياء التى هى علل: لماهية الصورة، ولكونها موجودة محصلة الوجود؛ سابقة أيضا للهيولى بالوجود.

ومستندنا فيما ذهبنا إليه نص عبارة الشيخ الواردة فى ص٦٤ والتى تقول:

« واعلم أن الهيولى مفتقرة فى أن تقوم بالفعل إلى مقارنة الصورة ».

ففى قوله:

« فى أن تقوم بالفعل ».

تصريح بأن الهيولى المبحوث عن افتقارها وعلتها، هى الهيولى القائمة بالفعل، أى المتشخصة.

وفى قوله:

« إلى مقارنة الصورة ».

تصريح بأن الصورة المبحوث عن مدى مدخليتها فى قيام الهيولى، هى الصورة المقارنة لها، أى المشخصة.

(١) المراد بالصورة الجرمية « الصورة الجسمية ».

وبما يصحبها « الصورة النوعية ».

(٢) وقوله « مطلقا » راجع لقوله « سببا » لا للهيولى.

والمقصود بالسبب المطلق، السبب المستقل بالإيجاد.

(٣) شروع فى الدليل على الدعوى التى صورناها ص٦٨ وما بعدها.

وشرح هذه الفقرة من الدليل: =

حتى [١] يكون بعد ذلك للصورة وجودٌ ، غيرُ وجود الهيولى ؛ ثم يكون عن وجود الصورة وجود الهيولى

= أنه لو كانت الصورة علة مستقلة لوجود الهيولى ، لسبقتها بالوجود، ضرورة تقدم العلة على المعلول .

وأيضا يلزم من كون الصورة علة مستقلة لوجود الهيولى ، أن تكون علل هذه الصورة : سواء كانت عللا لماهية هذه الصورة ، أو عللا لوجودها ؛ سابقة بالوجود لهذه الهيولى .

لأن علل الصورة سابقة على الصورة، والصورة – بمقتضى كونها علة للهيولى – سابقة على الهيولى . والسابق لسابق لشيء ، سابق لذلك الشيء .

وتأمل معنى معنى السبق فى قوله :

« ولو كانت سببا لقوامها مطلقا لسبقتها بالوجود » .

هل يتحتم السبق الزمانى ؟!! أم يكفى فى سبق العلة لمعلولها التقدم العقلى ، وإن تقارنا فى الوجود الخارجى ؛ كالحاصل بين حركة الخاتم ، وحركة الإصبع.

فإنهما متقارنان فى الوجود الخارجى ، وإن وجب عقلا تقدم حركة الإصبع على حركة الخاتم .

كذلك تأمل معى قيمة الحاجة إلى ذكر تقدم علل الصورة بقسميها : علل الماهية ، وعلل الوجود ؛ على وجود الهيولى .

لعل لذلك فائدة تظهر فى ثنايا البحث .

(١) أى أنه مادامت الصورة علة للهيولى ، وما دامت الصورة معلولة هى أيضا ، فيلزم حصول علل الصورة أولا ، حتى يلزم عنها وجود الصورة .

وبما أن الصورة شيء له علله الخاصة به ، فيكون لها وجودها الخاص بها =

على [١] أنها معلولة من جنس مالا يباين ذاتُه ذاتَ العلة ، وإن

= المغاير لوجود غيرها ، والناشىء عن علتها الخاصة بها .

ثم إذا وجدت الصورة ، حصل عن وجودها وجود الهيولى .

(١) سلك « الشيخ » فى الاستدلال على أن الصورة لايمكن أن تكون علة مطلقة للهيولى مسلك افتراض نقيض المدعى ؛ ثم تمشى معه ليتبين مايترتب عليه من المحال ، ليقول : إن مايؤدى إلى المحال ، يكون محالا ، وإذا ثبت أن نقيض الدعوى محال ، ثبتت الدعوى وهو المطلوب .

فلما فرض أن الصورة علة مطلقة للهيولى ـ وهو نقيض الدعوى ـ آل الأمر به إلى وجوب أن يكون للصورة وجود مغاير لوجود الهيولى على ما مر بك ص٧١، فلما راح يمتحن هذا المآل ، فى ضوء الأمر الواقع ، وجد أن الصورة حين تكون علة للهيولى ، تكون من النوع الذى لاتفارق ذاته ذات العلة ، أى أنه لايكون للصورة وجود مغاير لوجود الهيولى ؛ بل يكون لهما جميعاً وجود واحد ، على نحو الوجود الذى يقوم بأجزاء الحيوان ؛ إذ الحيوان مركب من : « جسم » و« نام » و « حساس » و « متحرك بالإرادة » . وليس لكل واحد من هذه الأجزاء وجود خاص ، وإلا لما صح حمل بعضها على بعض ؛ بل لكل هذه الأجزاء وجود واحد يشملها ، على ما هو التحقيق فى هذا المقام .

وهذا معنى قوله :

« على أنها معلولة من جنس ما لا يباين ذاته ذات العلة » .

أى أن الهيولى لايباين ذاته ذات العلة ؛ فلو كانت الصورة علة لها ، لوجب أن تكون من النوع الذى لايباين ذاته ذات العلة .

غير أننا حين نفرض الصورة علة لها ، يؤول بنا الأمر إلى وجوب أن =

كان [١] أيضا ليس من أحواله المعلولة لماهيته [٢] فإن [٣] لوازم المعلولة قسمان، كل قسم منهما داخل فى الوجود.

= يكون للصورة وجود مغاير لوجود الهيولى .

أى أن افتراض علية الصورة للهيولى يؤدى إلى خلاف الواقع .

وذلك خلف باطل .

هذا هو المحال الأول الذى ترتب على جعل الصورة علة مطلقة للهيولى .

(١) الشىء قد يكون معلولا لماهية الشىء فيكون مقارنا له فى الوجود ، كالفردية للثلاثة ، فإن الفردية معلولة لماهية الثلاثة ، فهى لذلك مقارنة لها فى الوجود ، فكلما وجدت الثلاثة كانت فردا .

والشىء قد يكون معلولا لوجود الشىء ، كالهيولى والصورة ، فإن الهيولى لو فرض أنها معلولة للصورة ، لكانت معلولة لوجودها ، لا لماهيتها .

وربما يظن ظان أن المقارنة فى الوجود خاصة بما إذا كان الشىء معلولا لماهية الشىء ، دون ما إذا كان معلولا لوجوده .

فبين « الشيخ » أن المقارنة فى الوجود تحصل ولو لم يكن الشىء معلولا لماهية الشىء .

وهذا هو قول « الشيخ » :

« وإن كان ـ أى الهيولى ـ ليس من أحواله ـ أى الصورة ـ المعلولة لماهيته » .

(٢) وفى نسخة « لماهيتها » .

(٣) أى أن المعلولات ، تارة تكون من المعلولات التى لاتباين ذاتها ذات العلة ، كما فى الهيولى بالنسبة للصورة .

= وتارة تكون من المعلولات التى تباين ذاتها ذات العلة ، مثل العالم مع البارى تعالى .

وكل واحد من القسمين حاصل ، له وجود .

نقل « الطوسى » عن « الشيخ » فى « الشفاء » فى « الفصل الرابع » من ثانية « الإلهيات » قوله :

« يجوز أن يكون بعض أسباب وجودالشىء ، إنما يكون عنه وجود شىء؛ يكون مقارنا لذاته .

و بعض أسباب وجود الشىء ، إنما يكون عنه وجود شىء مباين لذاته .

فإن العقل ليس ينقبض عن تجويز هذا » .

قلت : و إذا كان العقل ليس ينقبض عن تجويز هذين القسمين ؛ فلماذا كانت مقارنة الهيولى للصورة وعدم مباينة ذاتيهما ، تأبى افتراض جعل الصورة علة للهيولى !!!

فإن قيل : لأن جعل الصورة علة للهيولى ، يقتضى سبق الصورة للهيولى ومغايرة وجود الهيولى للصورة .

قلت : إن السبق يتحقق بالسبق العقلى مع المقارنة الزمانية .

وأما مغايرة وجود الهيولى للصورة ، فليس لدينا ما يحتمه و يقتضيه .

فإن قيل : لأن قضية التعليل تقتضى مغايرة العلة للمعلول .

قلت : يأبى هذا قول « الشيخ » :

« إن اللوازم المعلولة قسمان ، كل منهما داخل فى الوجود » .

وفى الحق أن هذه الفقرة : من أول قوله «على أنها معلولة» إلى قوله « كل منهما داخل فى الوجود » أحدثت فى الدليل ارتباكا واضطرابا وغموضا ، فكان من الخير حذفها ، كما يرى « الإمام الرازى » بحق .

ولكن (١) قد علم أن التناهى والتشكل ، من الأمور التى لاتوجد الصورةُ الجرميةُ فى حد نفسها ، إلا بهما ، أو معهما .

وقد بُيِّن (٢) : أن الهيولى سبب لذينك ، فتصير الهيولى سببا من أسباب مابه أو معه ، يتم وجود الصورة السابقة بتتمة وجودها للهيولى .

وهذا محال .

---

(١) هـذا هو المحال الثانى المترتب على افتراض نقيض المدعى ، أعنى أن الصورة علة للهيولى .

وهو مرتبط بقول « الشيخ » :

« حتى يكون بعد ذلك للصورة وجود ، غير وجود الهيولى ، ثم يكون عن وجود الصورة ، وجود الهيولى » .

دون نظر لقوله :

« على أنها معلولة من جنس ... الخ »

وفى هذا المحال الثانى ، مايكفى لإنتاج الدليل للدعوى ، ولذلك قلنا فيما سبق: إن هناك غنية عما فى العبارة السابقة من كلفة ومشقة .

يقول : قد مرّ ان التناهى والتشكل لا تنفك عنهما الصورة الجسمية ، ص٤٤ .

ومرّ أيضا أن الجسمية لا يمكن أن تكون علة لهما ص ٤٥ فهما إذن غير متأخرين عن الجسمية . وما لا يكون متأخراً عن الشىء :

فهو إما مع الشىء .

أو متقدم عليه .

فثبت أن التناهى والتشكل إما أن يكونا قبل الصورة الجسمية أو معها .

(٢) مر أيضا ص٤٦ أن الهيولى علة التناهى والتشكل ، والتناهى والتشكل =

وقد اتضح أنه ليس للصورة أن تكون علة للهيولى ، أو واسطة ، على الاطلاق *

= ـ كما مر ص ٧٥ ـ إما سابقان على الصورة أو مقارنان لها ، وأياً ما كان الأمر ، فلا غنى لها عنهما .

فتكون الهيولى علة لما لابد للصورة منه .

وهذا يقتضى سبق الهيولى على الصورة .

وقد كنا فرضنا سبق الصورة وما لابد لها منه على الهيولى ، حين فرضنا علية الصورة للهيولى .

هذا خلف باطل .

أى أن افتراض كون الصورة علة للهيولى ، أدى إلى تأخر الهيولى فى الوجود عن الصورة .

مع أن البحث سابقاً أدى إلى وجوب تقدم الهيولى على الصورة وما يصحبها من التناهى والتشكل .

فيكون افتراض كون الصورة علة مستقلة للهيولى ، باطلا .

وهو معنى قوله :

« فقد اتضح أنه ليس للصورة أن تكون علة للهيولى » .

أما قوله :

« أو واسطة على الإطلاق » .

فمعناه : أنه لا يصح اعتبار الصورة واسطة مطلقة للهيولى ؛ لأن وساطتها تقتضى تقدمها على الهيولى .

وقد مر بك أن الهيولى علة لما لابد للصورة منه ، فهى إذن متقدمة على الصورة دون العكس .

وهم وتنبيـه :

أو [1] لعلك تقول : إذا كانت الهيولى محتاجا إليها فى أن يستوى للصورة وجود ؛ فقدصارت الهيولى علة للصورة، فى الوجود سابقة .

فيكون الجواب : أنا لم نقض بكونها محتاجا اليها ، فى أن يستوى للصورة وجود ؛ بل قضينا بالإجمال ، أنها محتاج إليها فى وجود شئ توجد الصورة به أو معه .

ثم تلخيص مابعد هذا ، يحتاج إلى الـكلام المفصل *

---

(١) مر بنا فى الإشارة السابقة أن الهيولى علة للتناهى والتشكل .

ومر فيها أيضا ، أن التناهى والتشكل إما أن توجد الصورة عنهما ، أو توجد معهما .

ولربما يتوهم متوهم أنه يلزم من ذلك أن تـكون الهيولى علة للصورة سابقة لها فى الوجود .

مع أن الأمر ليس كذلك .

فأراد « الشيخ » أن ينبه إلى مابه يدفع هذا الوهم ، قال :

إن الفرق واضح بين :

ادعاء أن الهيولى محتاج إليها فى وجود الصورة .

وادعاء أنها محتاج إليهـا فى وجود التناهى والتشكل اللذين بهما أو معهما توجد الصورة .

إذ الأول صريح فى الحـكم بعلية الهيولى للصورة .

والثانى ليس صريحا فى ذلك ، وإنما أفاد فى الجملة توقف ما لا بد للصورة منه على الهيولى .

=

إشارة :

أنت (١) تعلم أن الصورة الجرمية إذا فارقت المادة ؛ فان لم يُعقب بدل ، لم تبق المادة موجودة .

فمُعقِّب البدل مقيم للمادة لامحالة بالبدل.

= و « الشيخ » ادعى الثانى دون الأول ، فلم يلزمه القول بأن الهيولى علة لوجود الصورة .

هذا وإن تحديد العلاقة بين الصورة والهيولى تحديداً أوضح من هذا وأدق ، يحتاج إلى تفصيل وإيضاح .

لذلك قال « الشيخ » :

« ثم تلخيص ما بعد هذا يحتاج إلى الكلام المفصل » .

ولقد عرض « الطوسى » لتحديد هذه العلاقة وتوضيحها فقال ص ٦٠ :

« إن الصورة من حيث هى صورة ، تكون متقدمة على الهيولى ، وشريكة لعلتها .

ومن حيث هى متشخصة محصلة فى الخارج ، تكون متأخرة عن الهيولى .

لأن الهيولى هو السبب القابل لتشخصها وتحصلها » .

ولسنا نوافقه فيما ذهب إليه ؛ إذ عبارة « الشيخ » صريحة فى أن الحديث إنما هو عن تحديد العلاقة بين الهيولى والصورة المشخصتين المحصلتين ، إقرأ قوله ص ٦٤ :

« واعلم أن الهيولى مفتقرة فى أن تقوم بالفعل ، إلى مقارنة الصورة » .

فالحديث إذن إنما هو عن الهيولى القائمة بالفعل .

وعن الصورة المقارنة لها ، القائمة معها بالفعل .

(١) وعد « الشيخ » فى آخر التنبيه السابق بأن تحديد العلاقة بين

وليس بواجب أن نقول : ويُقيم البدلَ أيضا بالهيولى، على أن تكون الهيولى قامت فأقامت .

لأن الذى يَقوم فيُقيم متقدم بقِوامه : إما بالزمان ، وإما بالذات .

وبالجملة لا يمكنك أن تدير الإقامة *

= الهيولى والصورة يحتاج إلى الكلام المفصل .

فلعل فى هذه الإشارة شيئاً من هذا التفصيل .

يقول « الشيخ » :

إن الصورة الجسمية ، إذا فارقت الهيولى ـ وفراق الصورة للهيولى ، أمر جائز لا مانع منه ، إذ نرى الماء مثلا يتحول إلى هواء ، ومعنى ذلك أن صورة المائية زالت ، وأعقبتها صورة الهوائية ـ فيجب أن يقوم بالهيولى ـ لكى تظل موجودة ـ صورة جسمية أخرى بدلا من السابقة ، لما هو مقرر : من أن الهيولى لا وجود لها بدون الصورة .

فمفيض الصورة اللاحقة حافظ للهيولى ومقيم لها بواسطة هذه الصورة .

إذن فهذه الصورة اللاحقة كان لها مدخل فى إقامة الهيولى .

وحيث ثبت هذا ، امتنع أن يقال : إن للهيولى مدخلا فى إقامة الصورة ، لأمرين :

أما أولهما : فلأن مدخلية الهيولى فى إقامة الصورة ، يعنى أن الهيولى قبل أن تقيم الصورة ، يجب أن يتحقق قوامها أولا . لأن الذى يوجد غيره يجب أن يتحقق له الوجود أولا ، ولو بالذات ، إن لم يكن بالذات والزمان معا .

و باطل أن يكون للهيولى قوام قبل أن تحل بها الصورة .

إذن بطل أن يقال : إن للهيولى مدخلا فى إقامة الصورة . =

= وأما ثانيهما : فلأنه لو كان للصورة مدخل فى إقامة الهيولى ، وللهيولى مدخل فى إقامة الصورة للزم الدور .

وهذا هو معنى قوله :

« و بالجملة : لا يمكنك أن تدير الإقامة » .

☆☆☆

هذا وإن لى على الأمر الأول ملحوظتين :

أولهما : من المقرر : أنه كما لا قوام للهيولى بدون الصورة ، لا قوام للصورة بدون الهيولى .

فلم امتنع أن يقال : « **إن المعقب يقيم الصورة بالهيولى ، على أن تكون الهيولى قامت فأقامت ؛ لأن الذى يقوم فقيم ، متقدم .**

إما بالذات و إما بالزمان » ؟!.

يعنى ولا تقدم للهيولى على الصورة لا بالذات ولا بالزمان .

ولم يمتنع أن يقال . إن المعقب مقيم للهيولى بالصورة مع أن ذلك يقتضى أن تكون الصورة قامت فأقامت ؛ والذى يقوم فيقيم متقدم بقوامه إما بالذات و إما بالزمان .

ولا تقدم للصورة على الهيولى لا بالذات ولا بالزمان !!!

وثانيتهما : أن يقال : أى مانع يمنع من أن يقال : إن الهيولى متقدمة بالذات على الصورة ، ضرورة أنها السبب القابل لتشخصها وتحصلها ؟! .

وعلى ذلك يصح أن يكون المعقب قد أقام الصورة بالهيولى ، ضرورة تقدم الهيولى على الصورة بالذات .

وبذلك يبطل المحال الأول الذى جعله « الشيخ » مانعاً من إقامة الصورة بالهيولى .

إشارة :

ليس [١] يمكن أن يكون شيئان كل واحد منهما يقام به الآخر ؛ حتى يكون كل واحد منهما متقدما بالوجود على الآخر ، وعلى نفسه .

ولا يجوز [٢] أن يكون شيئان ، كل واحد منهما يقام مع الآخر ضرورة .

---

(١) أنهى « الشيخ » الإشارة التى قبل هذه بقوله :

« و بالجملة لايمكنك أن تدير الإقامة » .

وقد شرحناها فيما سبق بأن معناها :

لايمكن أن يكون كل واحد من الصورة والهيولى مقيما للآخر .

فأراد هنا أن يقيم الدليل على هذه الدعوى .

وملخص هذا الدليل :

أنه لو كان كل واحد منهما مقيما للآخر ، لكان كل واحد منهما ، محتاجا إلى الآخر .

فتكون الهيولى محتاجة إلى الصورة المحتاجة إلى الهيولى .

والمحتاج إلى المحتاج لشىء ، محتاج لذلك الشىء ؛ فتكون الهيولى محتاجة إلى نفسها ؛ وهو دور باطل .

وتكون الصورة محتاجة إلى الهيولى المحتاجة إلى الصورة .

والمحتاج إلى المحتاج لشىء ، محتاج لذلك الشىء ؛ فتكون الصورة محتاجة إلى نفسها ؛ وهو دور باطل .

وهذا هو معنى قوله :

« حتى يكون كل واحد منهما ، متقدما بالوجود على الآخر ، وعلى نفسه » .

(٢) وأما قوله :

=

لأنه إن لم يتعلق ذات أحدهما بالآخر ، جاز أن يقوم كل واحد منهما بذاته، وإن لم يكن مع الآخر .

وإن تعلق ذات كل واحد منهما بالآخر ، فلذات كل واحد منهما تأثير ، فى أن يتم وجود الآخر .

وذلك مما قد بان بطلانه .

= « ولا يجوز أن يكون شيئان ، كل واحد يقام مع الآخرة ضرورة ... الخ »

فهو دعوى أخرى ودليلها .

الدعوى :

لايعقل أن يكون شيئان كل منهما مع الآخر بالضرورة ؛ أى لابد لكل واحد منهما من صحبة الآخر .

ودليلها :

لايخلو إما أن يكون لكل منهما تعلق وارتباط بالآخر ، أو لا يكون .

فإن لم يكن بينهما تعلق وارتباط ، وجب صحة وجود كل منهما مع عدم الآخر .

والمفروض أنه لابد لكل منهما من صحبة الآخر .

فلم يصح افتراض أنه ليس بينهما تعلق وارتباط .

و إن كان لكل منهما تعلق وارتباط بالآخر ، فلكل واحد منهما مدخل وتأثير فى وجود الآخر .

فيلزم الدور الذى شرحناه حين كنا نقيم الدليل على صحة قوله :

« وبالجملة : لايمكنك أن تدير الإقامة » ص ٧٩ . =

= ولذلك أحال « الشيخ » شرح بطلان هذه الصورة على ماسبق له فى ذلك المقام فقال :

« وذلك مما قد بان بطلانه » .

وقبل أن أترك هذا المقام إلى غيره ، أعرض عليك اشكالا أورده « الامام الرازى » وأجاب عنه « الطوسى » ؛ لما فى الإشكال والإجابة عنه ، من إيضاح لمسألة ، يحتاج إليها كثيرا فى البحوث العقلية .

تلك هى مسألة التضايف والمتضايفين .

وقد عرض لها « الإمام » بمناسبة قول « الشيخ » :

« إن الشيئين إن لم يتعلق ذات أحدهما بالآخر ، جاز أن يقوم كل واحد منهما بذاته ، وإن لم يكن مع الآخر » .

قال « الإمام » :

« إن الإضافات لاتوجد إلامعا ، معأنه ليس لواحدةمنهما حاجة إلى الأخرى؛ لأن إحدى الإضافتين ؛ لو احتاجت إلى الأخرى ، لتأخرت عنها ، فلا يكونان معا . وللزم من احتياج الأخرى إليها الدور » .

قال « الطوسى » :

« وأما المتضايفان ، فليس كل واحد منهما غنيا عن الآخر ، كما ظنه هذا الفاضل ، ولا احتياج بينهما دائر كما ألزمه .

بل هما ذاتان ، أفاد شىء ثالث كل واحد منهما صفة بسبب الآخر .

وتلك الصفة ، هى التى تسمى مضافا حقيقيا .

فإذن كل واحد منهما محتاج ، لافى ذاته ، بل فى صفته تلك ، إلى ذات الأخرى ، وهذا لا يكون دوراً . =

فبقى (١) أنه إنما يكون التعلق من جانب واحد .

فإذن الهيولى والصورة ، لاتكونان فى درجة التعلق والمعية ، سواء .

وللصورة الكائنة الفاسدة تقدم ما ، ولمُعقِّب البدل ، تقدمٌ مطلق من جميع الوجوه ، وبهذين التقدمين ، وباجتماعهما ، وجودُ الهيولى .

فيجب أن يطلب كيف هو !! * .

= ثم إذا أخذ الموصوف والصفة معا ، على ماهو المضاف المشهور ، حدثت جملتان كل واحدة منهما محتاجة ، لافى كلها بل فى بعضها ؛ إلى الأخرى ، لافى كلها ، بل فى بعضها غير المحتاج إلى الجملة الأولى .

فظن أن الاحتياج بينهما دائر ، ولا يكون فى الحقيقة كذلك .

فإذن ليس التلازم بينهما ، على وجه لا احتياج لأحدهما إلى الآخر ، على ماظنه .

ولا على سبيل الدور .

وظهر من ذلك أن المعية ، التى تكون بين المتضايفين ، ليست من جنس ماتقدم بطلانه .

بل هى معية عقلية معها وجوب تعقلهما معا » .

(١) لما كان قد تصور العلاقة بين الصورة والهيولى ، على أنحاء أربعة :

ا — أن تكون الصورة علة مطلقة للهيولى .

ب — أن تكون الصورة آلة أواسطة مطلقة لقوام الهيولى .

ج — أن يكون سبب خارج عنهما يقيم كل واحد منهما :

امامع الآخر .

=

إشارة :

إنما [١] يمكن أن يكون ذلك على أحد الأقسام الباقية ، وهو أن تكون

= وإما بالآخر .

د — أن تكون الصورة شريكة لشيء آخر باجتماعهما تكون الهيولى .

وكان قد أبطل الأول على مامر بنا ص ٦٨ ومابعدها.

وأبطل الثانى على مامر بنا ص ٦٨ ومابعدها.

وأبطل الثالث بقسميه على مامر بنا ص ٨١ وما بعدها .

تعين الرابع وهو أن تكون الصورة جزء علة وجود الهيولى .

وهذا هو معنى قوله :

« فبقى أنه إنما يكون التعلق من جانب واحد » .

أى بقى بعد بطلان الصور السابقه أن أحد الأمرين مؤثر فى الآخر وهو ماأوضحه بقوله :

« فإذن الهيولى والصورة ، لا تكونان فى درجة التعلق والمعية ، سواء ».

ثم تمادى فى الإيضاح ، فقرر أن الصور متقدمة على الهيولى ، أى أن لها تدخلا فى وجودها ، ولكن كيفية ذلك تحتاج إلى إيضاح أكثر وهو ما أشار إليه ، بقوله :

« وللصورة الكائنة الفاسدة تقدم ما ، فيجب أن يطلب كيف هو !! »

ويقول « الطوسى » :

« إنما خص « الشيخ » الكائنة الفاسدة بالذكر ؛ لأن تصور التقدم فيها مع كونها متجددة على الهيولى الباقية فى جميع الأحوال ، أبعد » .

وسيأتيك من عبارات الشيخ ص ٩٢ مايدل على خلاف ماذهب إليه « الطوسى »

(١) نبه «الشيخ» فى «الإشارة» السابقة إلى أن تحديد العلاقة بين =

الهيولى توجد عن سببٍ أصل .

وعن معين بتعقيب الصورة .

إذا اجتمعا ، تم وجود الهيولى .

= الهيولى والصورة ـ بعد أن بين أن الصورة بعض علة وجود الهيولى ـ يحتاج إلى طلب جديد يفرد له إشارة خاصة .

فكانت هذه الإشارة التى نحن بصددها هى موضع هذا الطلب .

ولما كان قد نبه أيضاً فى الإشارة السابقة إلى أن المتعين من مجموعة الأقسام كلها ـ بعد ما أفسدها إلا واحدا ـ هو القسم القاضى بأن يكون التعلق من جانب واحد ، أى تكون الصورة هى المتقدمة بوجه ما على الهيولى ، ولكن لا بمفردها ، بل مع شىء آخر متقدم على الهيولى من جميع الوجوه .

أراد هنا أن يشرح ذلك الشىء الذى يساعد الصورة فى إيجاد الهيولى ، أو فى معنى آخر ، تساعده الصورة .

ثم يحدد وظيفة كل من الصورة وذلك الشىء ، ويبين الدور الذى يقوم به كل منهما .

أما ذلك الشىء الذى لابد منه إلى جانب الصورة لينشأ عنهما معا ، الهيولى فهو ما سماه « الشيخ » « سببا أصلا » وقد يسمى « عقلا » .

ويفسر بأنه « موجود ثابت دائم الوجود مفارق عن المادة وعما يتعلق بها من الجسمانيات » .

وفى تسميته أصلا إشارة إلى وظيفته والدور يقوم به ؛ إذ أنه يفيد أصل وجود الهيولى من حيث كونها بالقوة .

وأما الذى يدعوه « الشيخ » بأنه « معين بتعقيب الصورة » ، فيفسر =

وتشخَّصت (١) بها الصورة ، وتشخصت هى أيضا بالصورة ، على وجه يحتمل بيانه كلاما غير هذا المجمل*

= بأنه « الحركة السرمدية التى تفيد الهيولى الاستعدادات المتعاقبة ، لقبول الصور المتجددة المتعاقبة » .

فإذن المؤثرات فى الهيولى هى :

ا ـ السبب الأصل ، أو العقل ، أو الموجود الثابت ... الخ

كل هذه أسماء لشىء واحد .

ب ـ الحركة السرمدية .

حـ ـ الصورة .

أما وظيفة العقل ، فقد مر بيانها .

وأما وظيفة الحركة السرمدية فهى إعداد صرف ، ولذا فإنه يمكن التجاوز عن ذكرها كما صنع « الشيخ » آخرا ، كما يأتى ننبه عليه .

وأما وظيفة الصورة فهى « إخراج الهيولى الموجودة بالقوة بسبب العقل ، من القوة إلى الفعل » .

فهما إذن شيئان :

أحدهما يوجد بالقوة ، وهو العقل .

وثانيهما يخرج ما هو بالقوة ، إلى الفعل وهو الصورة .

ولذا يقول « الشيخ » :

« إذا اجتمعا تم وجود الهيولى » .

(١) أى أن كل واحدة من الصورة والهيولى ، تتشخص بالأخرى ، وهذا لايقتضى الدور ، لأنا نجعل ذات كل واحدة منهما ، علة لتشخص الأخرى ؛ على نحو ما مر بك ص ٨٣ عند حديث المتضافيين . =

= وتشخصت أى تحددت وتعينت .

والتشخص: هوالأعراض المكتنفة للشىء من الوضع والأين والمتى وأمثالها.

ونعود إلى مسألة أشرنا فيما سبق ص ٦٩ إلى مخالفتنا للشراح فيها .

تلك هى ادعاؤهم أن الحديث إنما هو عن الهيولى المعينة ، والصورة المطلقة

فالصورة التى يرى « الشيخ » أنها جزء علة وجود الهيولى هى الصورة من حيث هى ، لا الصورة المعينة ، يقول « الطوسى » ص ٦١ :

« فظهر أن تشخص الصورة يكون بالهيولى المعينة ، من حيث هى قابلة لتشخصها .

وتشخص الهيولى بالصورة المطلقة من حيث هى فاعلة لتشخصها » .

وقد مرت بك عبارة « الشيخ » ص ٦٤ القائلة :

« واعلم أن الهيولى مفتقرة فى أن تقوم بالفعل ، إلى مقارنة الصورة » .

وكذلك قوله ص ٧٨ :

« أنت تعلم أن الصورة الجرمية ، إذا فارقت المادة ، فإن لم يعقب بدل ، لم تبق المادة موجودة » .

إذن فالحديث إنما عن الصورة التى تمنح الهيولى وجودها ، أو على التحقيق تساعد فى إعطائها الوجود الراهن .

ولا شك أن الصورة التى انسلخت عن الهيولى ، لم يعد لها تأثير فى الوجود الراهن الذى تمتع به الهيولى .

فيكون الحديث إنما هو عن سبب وجود الهيولى الموجودة ، ولا شك أنها لاتكون موجودة بالفعل ، إلا اذا كان قائماً بها صورة موجودة بالفعل لم تزل بعد .

فهذه الصورة الموجودة بالفعل ، هى التى تكون ذات تأثير فى الهيولى ، =

وهم وتنبيـه :

أو لعلك [1] تقول : لـما كان كل واحد منهما يرتفع الآخر برفعه ، فـكل واحد منهما كالآخر فى التقدم والتأخر .

والذى يخلصك من هذا ، أصلٌ نحققه .

وهو أن العلة ؛ كحركة يدك بالمفتاح ؛ إذا رُفعت، رفع المعلول، كحركة المفتاح .

= لاغيرها من الصور التى انسلخت عنها وزالت ؛ اذ أن أثر هذه الصور الزائلة انما كان حين كانت قائمة بالفعل .

أما حين زالت ، فقد زال أثرها .

(١) لايزال « الشيخ » يحس أن ما انتهى إليه من أن للصورة تقدما على الهيولى ، قضية تـكتنفها الشكوك وتثور حولها الريب ، خصوصا وأن الهيولى محل ، والصور حال ، والذى يتبادر إلى الذهن أن للمحل تقدما على الحال .

فإن قيل : إن للصورة مدخلا فى تشخص الهيولى .

قلنا : وللهيولى مدخل فى تشخص الصورة .

فإن قيل : إنه لاينظر إلى الصورة الشخصية فإن الهيولى أقدم منها ، و إنما ينظر إلى مطلق صورة ـ على ماذهب إليه «الطوسى» سابقاً وخالفناه فيه، انظر صفحات ٦٩ ، ٨٨ .

قلنا : فأيما صورة فرضتها من هذه الصور ، فهى حال ، والهيولى لها محل ، فلا أسبقية لواحدة من هذه الصور على الهيولى إلا إذا فرض وجودها استقلالا دون الهيولى ، ودون هذا ارتـكاب المحالات . =

وأما المعلول، فليس إذا رفع، رفع العلة.

فليس رفعُ حركة المفتاح، هو الذى يرفع حركة يدك؛ وإن كانت معها.

بل يكون إنما أمكن رفعها؛ لأن العلة: وهى حركة يدك كانت رفعت.

وهما ـ أعنى الرفعين ـ معا بالزمان، ورفعُ العلة متقدم على رفع المعلول بالذات؛ كما فى إيجابيهما، ووجوديهما *

= وندع هذه الشكوك لنلتفت إلى شك خفيف هين، عرض له «الشيخ» وأجاب عنه.

أما الشك فهو:

إن كلا من الهيولى والصورة، يرتفع برفع الآخر.

فإذا ارتفعت الصورة، ارتفعت الهيولى؛ إذ لا بقاء للهيولى بدون الصورة.

وإذا ارتفعت الهيولى، ارتفعت الصورة؛ إذ لا بقاء للصورة بدون الهيولى

وحيث كانا كذلك: فى التلازم، وحاجة كل إلى الأخرى، فلا أفضلية لواحدة على الأخرى.

فدعوى تقدم الصورة على الهيولى تحكم، لا مبرر له.

وأما الجواب عن هذا الشك:

فهو أن هناك فرقاً بين المقارنة الزمانية، التى لبّست على صاحب الشك.

وبين التقدم العقلى الذى ندعيه للصورة.

فلا شك أنه إذا ارتفعت العلة؛ ارتفع المعلول فى نفس اللحظة التى ارتفعت فيها العلة.

وإذا ارتفع المعلول؛ ارتفعت العلة فى نفس اللحظة التى ارتفع فيها المعلول. =

= ولـكن المعقول ، أن رفع العلة لم يكن نتيجة لرفع معلولها ، ولا متأثرا به؛ وإن اصطحبا فى الرفع .

فليس رفع حركة المفتاح، هو سبب رفع حركة يدك . وإن كانا معا فى الزمان.

والمعقول أيضا أن رفع المعلول ، يكون نتيجة لرفع علته .

كحركة يدك بالمفتاح ؛ اذا رفعت ، رفعت حركة المفتاح . وإن كانا معا أيضا فى الزمان .

ونحن لم ندع للصورة إلا هـذا التقدم العقلى فقط ، دون الزمانى ، وليس الاصحاب الزمانى ـ كما رأيت ـ دليلا على المساواة فى التقدم العقلى .

وليس هذا شأن الهيولى والصورة فقط ، بل هو شأن كل علة ومعلول .

كذلك ليس هذا شأن العلة والمعلول ، فى الرفع فقط ؛ بل اصطحابهما الزمانى يكون أيضا فى أمرين آخرين هما :

الإيجاب .

والوجود .

مع حصول التقدم العقلى فيهما .

فمثلا إذا كان « ا » يوجب « ب » .

و « ب » يوجب « ج » :

فإيجاب « ب » من حيث هو علة لـ « ج » أقدم من إيجاب « ج » من حيث هو معلول له .

وإن اصطحبا فى الزمان .

وفى نفس هذا المثال يقال : إن « ا » علة فى وجود « ب » .

و « ب » علة فى وجود « ج » . =

تذنيب :

يجب[1] أن تتلطف من نفسك وتعلم : أن الحال فيما لاتفارقه صورته ، فى تقدم الصورة ؛ هذه الحال *

و « ب » متقدم فى العقل على « ج » .

و إن اصطحبا فى الزمان .

(٢) لعلك تذكر قول « الشيخ » سابقا ص٨٤:

« وللصورة الكائنة الفاسدة ، تقدم ما » .

وقول « الطوسى » فى شرحه :

« إنما خص « الشيخ » الكائنة الفاسدة بالذكر ، لأن تصور التقدم فيها ، مع كونها متجددة على الهيولى الباقية فى جميع الأحوال ، أبعد ، »

وقولنا فى التعليق على شرح « الطوسى » :

« وسيأتيك من عبارات « الشيخ » مايدل على خلاف ماذهب إليه « الطوسى » ... » .

فهذه هى عبارة « الشيخ » التى كنت أحيل عليها ، وأترقبها . يقول :

إن حال الفلكيات التى لاتفارقها صورها ، فى أن لصورها على هيولها تقدما عقليا ، كحال العنصريات ذات الصور الكائنة الفاسدة .

فجعل « الشيخ » حال الصور الكائنة الفاسدة ، أصلا ؛ يفهم فى ضوئه حال الصور غير الكائنة الفاسدة .

وذلك لأن البيان الذى ذكر هنالك ، كان خاصا بالصور الكائنة الفاسدة ، فناسب ، — بل تعين — الاقتصار على ذكر الصور الكائنة الفاسدة .

ولما كان هذا البيان يحتاج إلى إضافة وتغيير ، أوجب « الشيخ » التلطف والتحايل ، ليمكن الوصول فى الفلكيات ، إلى نفس الحكم الذى وصلنا إليه بالفعل فى العنصريات .

فليس التمثيل بخصوص الصور الكائنة الفاسدة ، لأنها أبعد من غيرها فى الأخذ بمقتضيات هذا البحث : من وجوب تقدمها على الهيولى ـ كما يرى الطوسى ـ بل كان التمثيل بها لأن المقدمات لاتنتج سواها .

وسيتضح لك كل هذا فيما نسرد عليك من نصوص :

قال « الطوسى » :

« الجسم الذى لايفارق صورته ، هو الفلكيات بأسرها .

و بيان أن حالها فى تقدم الصورة ، حال العنصريات :

أن تعلق كل واحدة من الهيولى والصورة بالأخرى ، هنا أيضا :

ا — إما أن يكون من الجانبين على السواء .

وهو باطل :

إما للدور . انظر ص ٨١ .

أولعدم التلازم أنظر ص ٨١ .

ب — وإما أن يكون من جانب واحد .

ولا يجوز أن يكون المحتاج إليه هو الهيولى .

لأن القابل لا يكون فاعلا .

فإذن هى الصورة .

وهى إما أن تكون :

علة للهيولى .

أو واسطة أو آلة .

أو جزء علة .

والأولان باطلان لما مر ص ٦٨ وما بعدها .

فهى إذن شريكة لسبب أصلى يكون مجموعها علة للهيولى ».

ثم حكى عن « الرازى » قوله :

« فلا تفاوت بين الكلام فى الفلكيات والعنصريات ، إلا بشىء واحد .

وهو أنا قد بينا فى العنصريات ، أن الهيولى ليست هى المحتاج إليها بأن قلنا ـ ص ٧٨ ـ :

إن الصورة إذا زالت ، وجب أن يعقبها بدل .

ومعقب البدل مقيم لمادتها بالبدل .

وهذا لايتصور فى الفلكيات ، بل بينا ها هنا ، بأن القابل لايكون فاعلا.

وهذا البيان كان عاما لهما .

إلا أن « الشيخ » لما لم يذكر فى العنصريات هذا البيان العام ، واقتصر على البيان الخاص بها ؛ أمر بالتطلف هاهنا ، فى معرفة أن الحال فيهما واحد»

ووافق « الطوسى » على ما حكاه عن « الرازى » بدليل أنه لم يجد مجالا للتعقيب عليه إلا قوله :

« ويتفاوت الحال فيهما أيضاً ، بشىء آخر .

وهو أن استعداد الهيولى لقبول الصورة فى الفلكيات ، لازم لذاتها ، مستفاد من مبدعها .

وفى العنصريات : غير لازم لها ، بل مستفاد من الأحوال المختلفة، المتجددة الخارجية .

إلا أن بيان الحال فيهما ، لايختلف بهذا التفاوت » . =

تنبيـه:

الجسم [1] . ينتهى ببسيطه ، وهو قطعه .

هـذه هى النصوص ، التى وعدت بسردها عليك . ولعلك تبينت منها ، ما قلناه أولا .

(١) حدثناك فى ص١١ أن هذا النمط وإن عنون بأنه لـ «تجوهر الأجسام» أى معرفة حقيقة جوهرها .

إلا أنه سيتناول فيه عوارضه .

والجسم ـ عند الحكماء ـ يقال باشتراك الاسم ، على شيئين :

أحدهما : الجسم الطبيعى .

وهو الجوهر الذى يمكن أن تفرض فيـه الأبعاد الثلاثة ، المتقاطعة على الزوايا القوائم .

وثانيهما : الجسم التعليمى .

وهو الكم المتصل ، الذى يقبل التجزئة فى ثلاث جهات .

والجسم بهذا المعنى عرض .

والجسم بالمعنى الأول مما لانزاع فيه .

وأما بالمعنى الثانى فهو موضع نزاع ، يثبته الحكماء ، وينفيه غيرهم .

وبيان التغاير بين الجسمين عند من يثبتهما :

أن القطعة من الشمع إذا شكلتها بأشكال مختلفة ؛ فإن جسمية تلك الشمعة باقية بعينها ، وهى المسماة بالجسم الطبيعى .

مع أن المقادير المختلفة قد تعاقبت عليها ، وهى المسماة بالجسم التعليمى :

والباقى غير الزائل .

=

= فإذن الجسمية غير المقدار .

ولولا القول بأن الجسم الطبيعى متصل الأجزاء ، وغير مركب من الجواهر الفردة ، لما تأتت هذه التفرقة ؛ إذ عند القول بتركبه من الجواهر الفردة ، يكون توارد المقادير عليه ، عبارة عن انتقال بعض تلك الأجزاء من سمت إلى سمت آخر .

فأما إذا لم يكن الجسم مؤلفا من الأجزاء ، بل كان متصلا واحداً ؛ فإذا جعلناه مثلا كرة ، كان ثخنه أعظم مما لو جعلناه صفحة .

وذلك الثخن قد بطل عند ماجعلناه صفحة .

فوجب أن يكون ذلك الثخن الذى زال ، مغايرا للجسمية الباقية .

وللغزالى فى هذا المقام كلام واضح ، ذكره فى مقاصد الفلاسفة ، قسم الإلهيات ، طبع صبيح ص١١ ، قال :

« قيل فى حد الجسم : إنه الطويل العريض العميق .

وهذا فيه نوع تساهل ؛ فإن الجسم ليس جسما ، باعتبار مافيه من الطول والعرض والعمق بالفعل ؛ بل باعتبار قبوله للطول والعرض والعمق والأبعاد الثلاثة ، بدليل أنك لو أخذت شمعة ، فشكلتها : بطول شبر . وعرض أصبعين ، وسمك إصبع واحد ؛ فهى جسم ، لا لما فيه من الطول والعرض ؛ إذ لو جعلته مستديرا ، أو على شكل آخر ؛ زال ذلك الامتداد المعين ، وذلك الطول المعين ، وحدث امتدادان آخران ، بدلا عنهما .

والصورة الجسمية ، لم تتبدل أصلا .

فإذن المقادير الموجودة فى الجسم ، أعراض خارجة عن ذات الجسمية .

وقد تكون لازمة لاتفارق كشكل السماء .

=

= ولكن العرض قد يكون لازما .

وكذا العرض كالسواد للحبشى .

فإذن الذاتى للجسم ـ الذى هو الصورة الجسمية ـ كونه بحيث يقبل فرض الامتدادات ، لا وجود الامتدادات بالفعل .

بل المقدار الحاصل بالفعل عرض ؛ ولذلك يجوز أن يقبل جسم واحد ، مقداراً أصغر وأكبر ، فيكبر مرة ويصغر أخرى ، من غير زيادة من خارج بل فى نفسه ؛ من حيث إن المقدار عرض فيه .

وليس بعض المقادير ، متعيناً له لذاته .

ويدل على كون المقدار غير حقيقة الجسمية ، أن الأجسام متساوية فى الصور الجسمية ، لا يتصور بينها فرق ؛ وهى مختلفة فى المقادير لا محالة » .

إذا كنت قد أدركت أن للجسم معنيين :

أحدهما : الطبيعى .

والآخر : التعليمى .

فاعلم أن حديث « الشيخ » هنا ، إنما هو عن التعليمى .

فهو يرى أن الجسم التعليمى ، ينتهى ببسيطه .

وبسيطه هو السطح ؛ لأن الجسم التعليمى ، ذو امتدادات ثلاثة ؛ وانتهاء الواحد منها فى جهة ـ من حيث هو واحد ـ يقتضى بقاء الامتدادين الآخرين.

فإذن الجسم ينتهى فى الجهة الواحدة من جهاته ، بما من شأنه أن يكون ذا امتدادين فقط .

وذو الامتدادين فقط هو السطح ؛ لأنه يعرّف ، بأنه مقدار ذو وضع ، له بعدان فقط .

=

والبسيط (١) ينتهى بخطه ، وهو قطعه .

= قال « الإمام الرازى » :

« وإنما لم يقل ـ يعنى « الشيخ » ـ : نهاية الجسم هو البسيط ؛ بل قال : ينتهى ببسيطه ؛ لأن النهاية ، نهاية لذى النهاية .

والبسيط ، كم بذاته .

فإذن قول القائل : البسيط نهاية الجسم ، خطأ .

بل البسيط ، هو الذى به يتناهى الجسم .

والفرق بين نفس النهاية ، و بين الشىء الذى به النهاية ، ظاهر »

وقد أفاد « الشيخ » بقوله :

« ينتهى ببسيطه » .

أمرين :

أحدهما : إثبات البسيط ، الذى هو السطح .

إذ ما دام الجسم ذا ثلاثة أبعاد ، فإذا انقطع فى جهة ـ والقطع ممكن ـ كان لهذه الجهة بعدان فقط ، وذلك هو السطح .

وثانيهما : ملازمة السطح للجسم .

إذ مادام الجسم منتهياً ـ ببرهان تناهى الأبعاد المارص ٣٠ ـ وجب أن يلزمه السطح (١) البسيط هو السطح ، وقد مر بك : تعريفه ، ولزومه للجسم .

و إنما كان السطح ينتهى بالخط ؛ لأن السطح مقدار ذو وضع له بعدان فقط فإذا انقطع فى جهة ، كان لهذه الجهة ، بعد واحد ؛ وذلك هو الخط .

إذ الخط : مقدار ذو وضع ، له طول بلا عرض .

والخط [1] ينتهى بنقطته ، وهى قطعُه .

= و بمثل ما قيل ، فى قول « الشيخ » :

« الجسم ينتهى ببسيطه » .

من أنه لم يقل : نهاية الجسم ، السطح .

يقال فى قوله :

« والبسيط ينتهى بخطه » .

وقد أفاد « الشيخ » أيضاً بقوله :

« والبسيط ينتهى بخطه » .

أمرين :

أحدهما : إثبات الخط .

إذ ما دام السطح ، ذا بعدين ، فإذا انقطع فى جهة ـ والقطع ممكن لا مانع منه ـ كان لهذه الجهة بعد واحد فقط ؛ وذلك هو الخط .

ثانيهما : ملازمة الخط للسطح .

إذ مادام السطح منتهياً ببرهان تناهى الأبعاد المارص ٣٠، وجب أن يلزمه الخط.

(١) الخط مقدار ذو وضع له طول بلاعرض ، ولاعمق، فإذا انتهى فى جهة ، لم يكن لهذه الجهة امتداد أصلا ، وتلك هى النقطة .

إذ النقطة ؛ ذات وضع لاجزء لها . وهى ليست مقداراً ؛ لعدم الامتداد فيها و بمثل ماقيل فى قول « الشيخ » :

« والبسيط ينتهى بخطه » .

من أنه لم يقل :

نهاية البسيط الخط .

والجسم (٢) :

يلزمه : السطحُ ، لا من حيث تتقوَّم به جسميتُه ، بل من حيث يلزمه

= يقال فى قوله :

« والخط ينتهى بنقطته » .

وقد أفاد « الشيخ » بقوله :

« والخط ينتهى بنقطته » .

أمرين :

أحدهما : إثبات النقطة .

إذ ما دام الخط ذا بعد واحد ؛ فإذا انقطع فى جهة ـ والقطع ممكن ، لا مأنع منه ـ ، لم يكن لهذه الجهة بعد قط ، وتلك هى النقطة .

ثانيهما : ملازمة النقطة للخط .

إذ مادام الخط منتهياً ـ ببرهان تناهى الأبعاد المار ص ٣٠ ـ وجب أن تلزمه النقطة .

(١) مر بك منذ ص ١٣ حملة « الشيخ » على أرباب « نظرية الجزء الذى لا يتجزأ » ، بأى تصوير صورت .

ثم إثباته للهيولى ، على أنها أحد جزئين مقومين للجسم ص ٢٢ .

ثم إثباته للصورة ، على أنها أحد جزئين مقومين كذلك ص ٢٠ .

ومر بك ، محاولتنا استنباط : أن السطح لازم للجسم ، من كلامه أيضا ص ٩٧ .

فعلى كل ذلك يفرع « الشيخ » أن السطح لازم للجسم ، وليس داخلا فى حقيقته .

وإذا لزمه « السطح » وهو قطعه ؛ لزمه التناهى ؛ لأنه متى انقطع فى جهة كان متناهياً .

التناهى ، بعد كونه جسما .

فلا كونُه ذا سطح .

ولا كونُه متناهيا .

أمرٌ يدخل فى تصوره جسما .

= و يمكن أن يدار الأمر فيجعل لزوم السطح تابعاً للزوم التناهى .

فيقال :

قام البرهان على تناهى الأجسام .

إذن فالجسم يلزمه التناهى ،

و يلزم من تناهى الجسم فى جهة ، أن يكون له سطح .

لأنه ما دام الجسم ذا ثلاثة أبعاد ، وتناهى فى جهة ؛ كان لهذه الجهة بعدان فقط .

وذلك هو السطح .

وقد استأنس « الشيخ » فى إثبات أن التناهى لازم للجسم ، وليس من مقوماته ، بما يخطر لبعض الناس من أنهم يتصورون جسما غير متناه ، إلى أن يبين لهم بالبرهان أنه متناه .

ولـ « الإمام الرازى » اعتراض على قول « الشيخ » :

« ولهذا قد يمكن قوما ، أن يتصوروا جسما غير متناه ، إلى أن يتبين لهم امتناع ما يتصورونه » .

ولـ « الطوسى » جواب عن هذا الاعتراض :

هاك شرح «الرازى» للنص ، واعتراضه عليه :

« مراد « الشيخ » من ذلك : أن السطح ، والتناهى ؛ ليسا جزأين =

ولهذا قد يمكن قوما ، أن يتصوروا جسما غيرَ متناهٍ ، إلى أن يتبيَّن لهم امتناعُ مايتصورونه .

من ماهية الجسم ؛ لأنا يمكننا أن نتصور جسما ، غير متناه ، والشيء لا يعقل ، إلا بعد تعقل أجزائه .

فلو كان التناهى والتشكل ، داخلين فى الجسم ؛ لاستحال أن يعقل الجسم ، إلا بعد تعقل كونه مسطحا ، متناهيا .

فلما لم يكن كذلك ، علمنا أنهما غير داخلين فى ماهية الجسم .

ولقائل أن يقول : ألسنا نعرف الجسم ، ثم نعرف بعد ذلك كونه متألفا : من الهيولى ، والصورة ؛ بالحجة ؟!!

ولم يقدح ذلك فى كون الهيولى ، جزءاً من ماهية الجسم .

ولم يكن ذلك ، إلا :

لأنا قبل العلم بتألفه من الهيولى والصورة ، ما كنا نعرف الجسم بحده الحقيقى ، بل بالرسم .

أو لأنه لايلزم من العلم بماهية الشيء ، العلم بجملة ذاتياته .

فكيفما دارت القضية ، فلم لايجوز مثله فى السطح والتناهى ؟!! » .

وهاك جواب « الطوسى » قال :

« والجواب عنه :

أن أجزاء الشيء فى العقل : أعنى الجنس والفصل ، غير أجزائه فى الوجود : أعنى الصورة ، والمادة .

والجسم يتصور بأجزائه العقلية ، ويطلب بالحجة أجزاؤه الوجودية .

وإن كانت الأولى ، بالقوة مشتملة على الأخيرة :

وأما [٢] السطح :

كسطح الكرة ، من غير اعتبار حركةٍ أو قَطْعٍ ؛ فيوجد ولا خَطَّ .

= فإن الأبعاد المأخوذة فى حد الجسم ، تدل على صورته .

والقبول المأخوذ فيه ، يدل على مادته .

والسطح ، والتناهى : لايعقل كونهما جزئين عقليين ؛ إذ هما ليسا بمحمولين على الجسم .

فبين « الشيخ » :

أولا : أنهما ليسا بجزأين فى الوجود ؛ وذلك لأن السطح يلزم الجسم بسبب التناهى ، المتعلق بطرفه .

والجزء لا يكون كذلك .

ثم احتمل أن يتصور ، كون ذى السطح ، وذى التناهى ، جزئين عقليين ؛ لكونهما محمولين عليه .

فبين أنهما أيضاً ، ليسا كذلك ؛ لانفكاك تصوره عن تصورهما » .

(١) اتضح لك فيما سبق العلاقة بين الجسم من ناحية .

وبين السطح ، والتناهى ؛ من ناحية أخرى .

وأن هذه العلاقة ، تصور بأنها ملازمة الأخيرين ، الأول ، مع كونهما خارجين عن حقيقته .

والآن يريد أن يعالج العلاقة بين السطح من ناحية .

و بين الخط ، من ناحية أخرى .

ثم بين الخط من ناحية .

و بين النقطة من ناحية أخرى .

وأما المحوَر والقُطبان والمنطقة :

فمما يعرض عند الحركة .

والخط :

كمحيط الدائرة ، قد يوجد ولا نقطة .

= وقبل الخوض فى تبيان هـذه الروابط ، والعلاقات ، نشرح المعانى الاصطلاحية ، الواردة فى عبارة « الشيخ » :

الـكرة :

جسم يحيط به سطح واحد ، فى داخله نقطة ، تـكون جميع الخطوط الخارجة منها إلى ذلك السطح ، متساوية .

الدائرة :

سطح مستوٍ ، يحيط به خط واحد ، فى داخله نقطة ، تـكون جميع الخطوط الخارجة منها ، إلى ذلك السطح ؛ متساوية .

وهذه النقطة الداخلية هى المسماة بـ « المركز » .

وأما المحور ، والقطبان ، والمنطقة .

فهى أمور لا تعرض إلا إذا تحركت الـكرة ، حركة موضعية مستديرة .

فإذا تحركت الـكرة ، هذه الحركة ، حدث عليها نقطتان لاتتحركان ؛ هما نهايتاها فى الجهتين اللتين لا تتحرك فيهما .

هاتان النقطتان ؛ هما « القطبان » .

ويصل بين هاتين النقطتين خط لا يتحرك هو أيضا .

ذلك هو « المحور » .

وأيضاً عند حركة الـكرة تحدث عليها دوائر متحركة ، ويظهر ذلك =

وأما [١] المركز :

فعند مايتقاطع أقطار ، أو عند حركة ما ، أو بالفرض .

= بوضوح ، لو كان على سطح هذه الكرة ، نقط من ألوان مختلفة ؛ فعند سرعة دوران الكرة ترسم كل نقطة من هذه النقط دائرة خاصة .

فأعظم هذه الدوائر على سطح الكرة ، التي يتساوى أبعاد جميع النقط المفروضة عليها ، من القطبين .

هو مايسمى بـ « المنطقة » .

و إذا قطعت الكرة بسطح مستو ، حدث فصل مشترك بين السطحين ، هو محيط دائرة ، على سطح الكرة .

ولعل المعنى الإجمالى وتحديد الروابط والنسب ، قد اتضح بعد شرح هذه المصطلحات .

فإذا كان الجسم يلزمه السطح ، والتناهى ؛ فإن السطح لايلزمه الخط ؛ إذ الكرة ، حين لاتتحرك ، ولا يحدث فيها قطع ، لايكون معها خط .

أما إذا تحركت ، فيكون فيها المحور ـ على ما شرحناه سابقا ـ وهو خط .

كذلك إذا قطعت ؛ فإنه يوجد محيط دائرة ، وهو خط .

ولكن حركة الكرة ، أو قطعها ، غير لازمين لها ، حتى يلزمها الخط بسببهما .

كذلك الخط لايلزمه النقطة ؛ فإن محيط الدائرة خط ، ولكن ليس له نهاية ؛ حتى توجد النقطة ؛ إذ أن النقطة ، هى مابه ينتهى الخط ـ على ماسبق شرحه ـ .

(١) هذا كلام يخيل إلى قارئه لأول وهلة ، أنه امتداد لما مر ذكره من =

وقبل ذلك ، فوجود نقطة فى الوسط ، كوجود نقطة فى الثلثين ، وسائرِ مالا يتناهى ؛ فإنه لاوسط ، ولا سائر مفاصل الأجزاء من المقادير ، إلا بعد وقوع ماليس بواجب فيها : من حركة ، أو تجزئة .

= عقد الصلات والنسب بين هذه المصطلحات العلمية .

ولكن عند التأمل يظهر أنه يرمى لغرض آخر .

فقوله :

« وأما المركز . . . إلى : من حركة أو تجزئة » .

معناه : أن مركز الدائرة ، يكون هو وسائر النقاط الأخرى الكائنة على سطحها ، متعينا بالقوة ، لا بالفعل .

لأنه تعينه بالفعل ، يقتضى تميزه ، وهو لايتميز إلا بأحد أمور ثلاثة :

ا — عند ماتتقاطع أقطارها ، وقطر الدائرة ، هو أطول خط يمر فى وسطها وينتهى طرفاه بالمحيط .

وأقطار الدائرة ، تلتقى كلها عند نقطة واحدة .

هذه النقطة هى المركز .

ب — عند حركة الجسم الذى فيه الدائرة ؛ فإن الدائرة ، إذا تحركت حركة دائرية ، تكون فى وسطها نقطة لا تتحرك .

هذه النقطة هى المركز .

حـ — عند فرضك لها ، وتحديدك إياها ، بطريق غير الطريقين المارين .

كقياس مثلا ؛ فإن المركز هو النقطة التى تبعد عن جميع أجزاء المحيط ، بعدا متساويا .

. وبدون هذه الطرق الثلاث ، تكون نقطة المركز ، وسائر النقاط الموجودة

= على سطح الدائرة : فى ربعها، أوثلثها ، أو ثمنها ، إلى غير ذلك من المفاصل التى لا تتناهى ، والتى هى موجودة بالقوة ، لا بالفعل ؛ غير متعينة ، وغير محددة .

فقوله :

« وسائر مالا يتناهى » .

مرتبط بقوله :

« فى الثلثين » معطوف عليه .

وقوله « فإنه لا وسط ـ وفى نسخة لا وسط له ـ ولا سائر مفاصل الأجزاء من المقادير ، إلا بعد وقوع ما ليس بواجب فيها : من حركة ، أو تجزئة » .

معناه :

أن تمايز أجزاء المقادير مطلقا ـ أجساما ، أو سطوحا ، أو خطوطا ـ غير حاصل فيها بالفعل ؛ إذ هى متصلة الأجزاء فى الواقع ، كما هى فى إدراك الحس ـ على ما مر ص ٢٠ ـ وإنما يحصل بسبب طارئ : كالتجزئة ، أو الحركة .

وحصول التمايز والانفكاك ، بعد أن لم يكن حاصلا ، يدل على أن المقادير قابلة له ، وأنه موجود فيها بالقوة ، ويبرز إلى الفعل ، عند وجود ما يقتضيه .

وهذه الفقرة تعطى حكما عاما ، لايختص بمركز الدائرة وحده .

وإذا تأملنا هذا الحكم ، وجدنا أنه هو ذلك الذى احتفل له « الشيخ » سابقا ، أيما احتفال .

فحينما كان يهدم رأى جمهور المتكلمين فى الجوهر الفرد ص ١٣ ، كان يمهد لإثباته

وحينما كان يهدم رأى « النظام » وشيعته ، فى الجوهر الفرد كذلك ص ١٧ ، كان يمهد لإثباته .

وحينما كان يثبت الهيولى والصورة ص ٢٠ ، ٢٢ ، كان يثبته ، ويؤكده ويقرره . =

وإذا [١] سمعت فى تحديد الدائرة : « وفى داخلها نقطة » .

فمعناه : تتأتى أن تُفرض فيها ، نقطة .

كما يقولون : الجسمُ : هو المنقسم فى جميع الأقطار .

ومعناه : تتأتى قسمته فيها .

= فأى داع للعودة إليه هنا ؟!!

لذلك يقول « الطوسى » فى شرح هذه العبارة :

« كما أن موضع النقطة فى الثلثين ، متعين بالقوة ، قبل الفرض ؛ على وجه لايمكن وقوعها بعد الفرض ، فى غير ذلك الموضع .

فكذلك حال المركز .

ثم ذكر أن وقوع الفصل فى المقادير ، إنما يكون بالقوة فقط ، ولا يخرج إلى الفعل ، إلا بسبب الأعراض ، أو الفرض .

كما مر ذكره مرارا » .

(١) فى ضوء ما مر من تحقيق :

حول تعين مركز الدائرة ، ووسائل هذا التعين .

وحول اتصال مفاصل المقادير ، وعدم تمايزها ، إلا بشىء طارى .

يريد :

أولا : أن يوضح المراد من نص يرد على ألسنة العلماء وفى كتبهم .

ذلك هو قولهم فى تحديد الدائرة :

« سطح مستو ، يحيط به خط واحد ، فى داخله نقطة ، يكون جميع الخطوط الخارجة منها إلى ذلك السطح ، متساوية » . =

وأنت[١] تعلم من هذا أن الجسم قبل السطح فى الوجود ، والسطح قبل الخط .

= فقولهم :

« فى داخله نقطة » .

يفيد فى ظاهره : أن مركز الدائرة ، متميز على الدوام ـ سواء كان هناك تقاطع أقطار ، أو حركة ، أو فرض ؛ أو لم يكن شىء من ذلك ـ .

لكن هذا الظاهر غير مراد لهم ، بل المراد لهم : أنه يتأتى أن يوجد فى داخلها نقطة هى المركز ؛ بأحد الأمور الثلاثة المذكورة سابقاً .

ثم استشهد على هذا المراد بنظير هذه العبارة .

تلك هى قولهم فى تعريف الجسم :

« الجسم : هو المنقسم فى جميع الأقطار » .

ولا يمكن أن يكون المراد لهم : أنه المنقسم بالفعل ؛ إذ أن أصحاب هـذا التعريف ، لا يرون انقسام الجسم بالفعل ، إلا بشىء طارىء ؛ و إنما هو منقسم بالقوة .

فمعناها إذن :

« تتأتى قسمته فيها » .

كذلك قولهم فى تعريف الدائرة :

« فى داخلها نقطة » .

معناه :

يمكن أن توجد فى وسطها نقطة ، بأحد الأمور الثلاثة ، السابق بيانها .

(١) مر بنا أن السطح ما به يتناهى الجسم . =

والخط قبل النقطة .

وقد حقق هذا أهلُ التحصيل .

وأما الذى يقال بالعكس من هذا : أن النقطة بحركها تفعل الخطَّ .

ثم الخطُّ السطحَ .

ثم السطحُ الجسمَ .

فهو للتفهيم ، والتصوير .

ألا ترى أن النقطة ، إذا فرضت متحركة ، فقد فرض لها ماتتحرك فيه ، وهو مقدار ما : خط ، أو سطح .

فكيف يتكوَّن ذلك بعد حركتها ؟ ! . *

= فلا بد من وجود الجسم أولا ، حتى يوجد ما به يصير ، متناهياً :

إذن : الجسم سابق على السطح فى الوجود .

ومر بنا كذلك : أن الخط ما به يتناهى السطح .

فلا بد من وجود السطح أولا ، حتى يوجد مابه يصير متناهياً .

إذن : السطح سابق على الخط فى الوجود .

ومر بنا ثالثاً : أن النقطة مابه يتناهى الخط .

فلا بد من وجود الخط أولا ، حتى يوجد مابه يصير متناهيا .

إذن الخط سابق على النقطة .

وأما ما يقال بالعكس من هذا :

من أن النقطة تفعل بحركتها الخط .

والخط يفعل بحركته إلى غير مأخذ امتداده ، السطح . =

تنبيـه :

ماأسهل [١] مايتأتى لك ، تأمُّل :

أن الأبعاد الجسمانية ، متمانعة عن التداخل .

وأنه لاينفذ جسم فى جسم ، واقفٍ له ، غير متنح عنه .

وأن ذلك للأبعاد ، لا للهيولى ، ولا لسائر الصور والأعراض . *

= والسطح يفعل بحركته إلى غير مأخذ امتداده ، الجسم .

فهو كلام يذكر للتعليم والتمثيل ، لا للتحقيق .

ألا ترى أن النقطة إذا فرضت متحركة ، لينشأ عن حركتها الخط ـ كما يقولون ـ فقد فرض لها امتداد تتحرك فيه . وهذا الامتداد :

إما خط .

وإما سطح .

فالخط أو السطح ، ضروريان لحركتها .

إذن هما موجودان قبل حركتها .

إذن الخط موجود قبل إيجادها له .

إذن القول بإيجادها للخط بحركتها ، مع أنه ضرورى لحركتها ؛ خلف باطل .

(١) يقول « الطوسى » :

« هذه المسألة وما بعدها ، من الطبيعيات .

بخلاف المسائل المتقدمة » .

ومناسبة هذه المسألة لما قبلها ، أنها بحث حول المقادير ؛ إذ هى حكم من أحكامها تشترك فيه جميع المقادير ، على مايأتى شرحه . =

= وقد مر بنا بحث المقادير قريبا ، فهى امتداد له .

ومن ناحية أخرى ، فهى تمهيد للبحث الآتى بعد، المتعلق بنفى الخلاء .

وأساس المسألة ، منع التداخل .

والتداخل من المسائل ، التى تضاربت فيها الأفكار ، واختلفت الآراء .

ولعل أبرز الأسماء التى اقترن بها هذا البحث ، وعرفت بنزعة غريبة فيه ، اسم « النظام » .

عرف « النظام » بأنه قائل : بتداخل الأجسام .

نسب إليه ذلك « الطوسى » فى شرح « الإشارات » قسم الطبيعة ص٨

ونسبه إليه « عضد الدين الإيجى » صاحب كتاب « المواقف » .

قال هو وشارحه فى ج ٧ ص٢٣٢ :

« (الجواهر يمتنع عليها التداخل) .

أى دخول بعضها فى حيز بعض ؛ بحيث يتحدان فى المكان ، والوضع ، ومقدار الحجم .

وهذا الامتناع، ليس معللا بالتحيز ، كما ذهب إليه المعتزلة : من أن الحيز له باعتبار وجود أحد الجوهرين فيه ، كون مضاد لكونه ، باعتبار وجود الآخر فيه .

بل هو (لذاتها بالضرورة) البديهية (إذ لو جاز ذلك) أى تداخل الجواهر (لجاز أن يكون هذا الجسم المعين ، أجساما) كثيرة متداخلة (و) جاز أن يكون (الذراع الواحد من الكرباس ـ هو الثوب الخشن ـ مثلا ألف ذراع ، بل) جاز (تداخل العالم كله فى حيز خردلة) واحدة ، وجاز أيضا أن ينفصل عنها عوالم متعددة ، مع بقائها على هيأتها .

(وصريح العقل) ببداهته (يأباه) .

وقد اتفق العقلاء على امتناع التداخل .

= (وأما « النظام » : فقيل : إنه جوزه .

والظاهر أنه لزمه ذلك ، فيما صار إليه) : من أن الجسم المتناهى المقدار ، مركب من أجزاء غير متناهية العدد ؛ إذ لابد حينئذ من وقوع التداخل فيما بينها .

(وأما أنه التزمه ، وقال به) صريحا ، (فلم يعلم) .

كيف !! ، ، وهو جحد للضرورة ، فلا يرتضيه عاقل لنفسه .

(وإن صح) أنه قال به ؛ (كان مكابرا) لمقتضى عقله» .

ونسبه إليه « الأشعرى » فى « مقالات الإسلاميين »

قال ص ٣٢٧ :

« واختلف الناس فى المداخلة .

فقال « إبراهيم النظام » : إن كل شيء قد يداخل ضده ، وخلافه :

فالضد هو المانع المفاسد لغيره :

مثل الحلاوة ، والمرارة . والحر ، والبرد .

والخلاف :

مثل الحلاوة ، والبرودة . والحموضة ، والبرد .

وزعم أن الخفيف ، قد يداخل الثقيل .

ورب خفيف ، أقل كيلا من ثقيل ، وأكثر قوة منه ؛ فإذا داخله ، شغله ـ يعنى أن القليل الكيل ، الكثير القوة ؛ يشغل الكثير الكيل ، الثقيل القوة ـ

وزعم أن اللون يداخل الطعم ، والرائحة ؛ وأنها أجسام .

ومعنى المداخلة : أن يكون حيز أحد الجسمين حيز الآخر ، وأن يكون أحد الشيئين فى الآخر .

= وسنذكر قوله فى الإنسان .

وقد أنكر الناس جميعا : أن يكون جسمان ، فى موضع واحد » .

أما قوله فى الإنسان ، الذى وعد بذكره . فهو ماجاء فى ص ٣٣١ ، قال :

« وقال « النظام » :

الإنسان : هو الروح ، ولكنها مداخلة للبدن ، مشابكة له .

وأن كل هذا فى كل هذا .

وأن البدن آفة عليه ، وحبس وضاغط له .

وحكى « زرقان » عنه :

أن الروح هى الحساسة ، الدراكة .

وأنها جزء واحد .

وأنها ليست بنور ، ولا ظلمة » .

ونسبه إليه « الشهرستانى » فى « الملل والنحل » ، قال جـ ١ ص ٧١ :

المسألة السابعة :

قال : إن الجوهر مؤلف ، من أعراض اجتمعت .

ووافق « هشام بن الحكم » فى قوله :

إن الألوان ، والطعوم ، والروائح ؛ أجسام .

فتارة يقضى بكون الأجسام ، أعراضا .

وتارة يقضى بكون الأعراض أجساما » .

☆ ☆ ☆

أرأيت إلى هذا الحكم الغريب الذى ينسب إلى « النظام » من القول بتداخل الأجسام ؟ ! .

ولقد وصفه « صاحب المواقف » بحق : بأنه مكابرة لمقتضى العقول ، وجحد للضرورة. =

= فكيف أمكن للنظام أن يقول به ؟!.

إن الذى يشكو منه كل من زوال البحث فى الإسلاميات ، نقصان المصادر الذى تصور ـ بلسان المعتزلة ـ مذاهبهم ، وآراءهم .

ولو أن كتب « النظام » بين أيدينا ، لأمكن مراجعتها ، وتفهم دلالاتها ، ليطمئن الباحث إلى أنه قال بذلك حقا ؟!، أم هى تحريفات أدخلت عليه ، لطول العهد به ، وضياع مؤلفاته ؟ ! .

لعل « النظام » لايقول بهذا التداخل، بالمعنى البدائى الذى يتبادر إلى الأذهان.

لعله لايذهب إلى أن هذا الحائط يمكن أن يدخل فى مكان ذلك الحائط، دون أن يتخلى له عنه أو عن شىء منه .

ولعل للتداخل ـ بالمعنى الذى يقول به « النظام » ـ معنى ألطف من هذا وأدق .

أرأيت إلى حكاية « الشهرستانى » عنه :

« أن الألوان والطعوم والروائح أجسام » .

و « أن الجوهر مؤلف من أعراض اجتمعت » .

فمؤدى هذين النصين :

أن مايسمى عند غيره من : الألوان ، والطعوم والروائح ، أعراضا ؛ يسمى عنده أجساما .

وأنها العناصر الأولى التى تتكون منها الجواهر .

وأن هذه الأشياء للطافتها ودقتها ، يتداخل بعضها فى بعض حتى ينشأ منها الجواهر الثقيلة الكثيفة .

وهذا القول ـ لو فرض بطلانه ـ لما كان هذا البطلان من الوضوح والظهور بنفس حال التداخل الذى يصوره الجمهور ، ويريد إلصاقه =

= « بالنظام » إلصاقا .

ولقد رجعت إلى كتاب « الانتصار » لـ « الخياط المعتزلى » فوجدت فيه مثل هذه العبارة ، ص ٣٢ :

« إن المنانية زعمت : أن النور ، والظلمة ؛ مختلفان ، متضادان ، فى أنفسهما ، وأعمالهما .

وأن جهات حركاتهما ، مختلفة .

قال لهم إبراهيم :

فإذا كانا على ماوصفتم ؛ فكيف امتزجا ، وتداخلا ، واجتمعا من تلقاء أنفسهما ، وليس فوقهما قاهر قهرهما — يعنى كما هو فى رأى المنانية — ولا جامع جمعهما ومنعهما من أعمالهما . كما يمنع الحجر ، مما فى طبعه : من الانحدار . وكما يمنع الماء مما فى طبعه : من السيلان .

بل ينبغى أن يكونا ، لايزدادان ، إلا تباينا ، ومفارقة على رأيكم ؟! »

و بعد كل هذا ، فلسنا ندرى أى المعنيين يهدف « الشيخ » إلى إبطاله ؟!.

أهو المعنى الذى يريد الجمهور نسبته إلى النظام ؟!.

أو المعنى الذى يلوح لنا أن « النظام » يريده .

إن بحث « الشيخ » يدور حول امتناع تداخل ذوات المقادير — على ماسيأتيك إيضاحه .

فإن كان للطعوم ، والألوان ، والروائح ، مقادير ؛ وجب أن تكون داخلة فى مراد « الشيخ » من الحظر والمنع .

و إلا فلا .

والمعروف عند الجمهور أن الطعوم والروائح ونظائرها أعراض لاجواهر .

والمعروف أيضا أن المقادير تقوم بالجواهر ، لا بالأعراض . =

= فلعلها لذلك لايمتنع تداخلها .

ولذا قلنا فيما سبق : إن القول بتداخل هذه الأشياء ، ليس بالرأى الذى يقال فيه : إنه مكابرة لمقتضى العقول .

ومهما يكن من شىء ، فمعنى قول « الشيخ » :

« الأبعاد الجسمانية ، متمانعة عن التداخل » يفسره قوله :

« لاينفذ جسم ، فى جسم واقف له ، غير متنح عنه » .

أما قوله :

« إن ذلك للأبعاد ؛ لاللهيولى ، ولا لسائر الصور ، والأعراض » .

فمعناه أن امتناع شغل جسم لحيز الآخر ، مرجعه إلى مافى الجسم من أبعاد ؛ لا إلى هيولاه ، ولا إلى صورته ، ولا إلى أعراضه .

لأن البعد هو الذى يتطلب الحيز .

قال « الطوسى » :

« واعلم أن النقطة ، لاحصة لها فى العظم ؛ فلذلك لاتمانع عن الاجتماع الرافع للامتياز الوضعى ، على سبيل الاتحاد .

والخطوط ، حكمها من حيث الطول ، حكم الأجسام .

ومن حيث العمق والعرض ، حكم النقطة .

والسطوح أيضا ، حكمها من حيث الطول والعرض ، حكم الأجسام .

ومن حيث العمق ، حكم النقطة .

ولذلك ينطبق الخطوط والسطوح ، بعضها على بعض ، بحيث يرتفع عنها الامتياز الوضعى .

فمن يحكم بأن هذا الحكم ، يشترك فيه المقادير بأسرها ، ينبغى أن يقول : من حيث هى مقادير » .

إشارة :

إنك (١) تجد الأجسام فى أوضاعها :

تارة : متلاقية .

وتارة : متقاربة .

وتارة : متباعدة .

وقد تجدها فى أوضاعها :

تارة : بحيث يسع مابينها ، أجساما محدودة القدر .

وتارة : أعظمَ .

وتارة : أصغرَ .

فبيِّن أن الأجسام غير المتلاقية ، كما أن لها أوضاعا مختلفة ، كذلك بينها أبعاد مختلفة الاحتمال لتقديرها ، وتقدير مايقع فيها ؛ اختلافا قدْريا .

فإن كان بينها خلاءٌ غيرُ أجسام، وأمكن ذلك ؛ فهو أيضا بعدٌ «مقدارى» ليس على مايقال : لاشىءٌ محض ، وإن كان لاجسم*

---

(١) يريد « الشيخ » أن يهدم القول بالخلاء ، على أنه عدم محض والطريق إلى ذلك : أننا إذا أتينا بجسمين ، فإننا نستطيع أن نجعل لهما أوضاعا مختلفة .

بأن نجعلهما متقاربين ، أى ليسا متلاصقين ؛ ولكنهما فى الوقت ذاته ليسا متباعدين .

و بأن نجعلهما متباعدين .

=

= وفى الوقت ذاته ، نستطيع أن نترك تلك المسافة التى بينهما ؛ دون أن تكون مشغولة بجسم ثالث

ونستطيع أن نشغلها بجسم مناسب لها .

ونستطيع أن نزيد فيها لتتسع لجسم أكبر من الأول .

ونستطيع أن نقلل منها ، لكى لا تتسع إلا لجسم أصغر .

فهذه المسافة ـ التى تباعد بين الجسمين ، والتى يستطاع توسيعها وتضييقها ، والتى تتسع لجسم صغير حينا ، ولجسم كبير حينا آخر ، وجسم وسط بينهما حينا ثالثا ـ قابلة للتجزئة والتقدير .

وكل ما كان كذلك اما : كم متصل ، وإما ذوكم .

أما قبولها للتجزئة والتقدير ، فلأنا نعلم بالضرورة : أن المسافة التى تتسع لذراع ، نصف المسافة التى تتسع لذراعين ؛ وضعف المسافة التى تتسع لنصف ذراع .

وليس هذا التقدير ، أمرا فرضيا اعتباريا ، لأن هذا المعنى حاصل ، سواء وجد الفرض والاعتبار ، أو لم يوجد .

وأما أن القابل للتجزئة والتقدير ، إما : كم متصل مقدارى . وإما ذوكم ، أى جسم .

فظاهر واضح .

فإذن : إن لم تكن تلك المسافة الواقعة بين الجسمين ـ أو فى معنى آخر ، الخلاء ـ جسما فلا أقل من أن تكون بعدا مقداريا ، له وجود فى نفس الأمر . وليس عدما صرفا .

ومما تجدر ملاحظته ، أن الخلاء الذى جوّز « الشيخ » هنا وجوده ، وأنه ليس عدما صرفا ؛ هو الخلاء الذى يكون بين الأجسام ، ويمكن تقديره وتجزئته . =

تنبيـه :

وإذ قد تبيَّن[1] أن البعد المتصل ، لا يقوم بلا مادة .

= ويسمى فى اصطلاحهم « بعدا مفطورا » .

وأما الخلاء الواقع خارج العالم ، ولا يحد إلا من جهة العـالم فقط ، دون الجهات الأخرى . فليس فى هذا الفصل تعرض له .

(١) استعمل « الشيخ » فى هذا الفصـل ، مقدمات سبقت ، وفرغ من إثباتها . وتوصل بها إلى النتائج المطلوبة له . لذلك وسم هذا الفصل بـ « التنبيه » .

أما هذه المقدمات فهى :

١ — البعد المتصل ، لا يقوم بلا مادة . وقد سبق فى فصل إثبـات الهيولى ص ٢٢ .

٢ — الخلاء بعد متصل . وقد مر هذا فى الإشـارة السابقة ص ١١٨ وإذا ركبنا منهما قياسا كان هكذا :

الخلاء بعد متصل . والبعد المتصل ذو مادة .

أنتج : الخلاء بعد ذو مادة .

فليس عدما صرفا — كما يقول جماعة —

وهذا المعنى هو ماعبر عنه المصنف بقوله :

« فلا وجود لفراغ هو بعد صرف » .

٣ — الأبعاد الجسمية ، لاتتداخل .

فلنركب من هذه ومن الأولى ، قياسا ؛ هكذا :

الخلاء بعد متصل . والبعد المتصل ينتحى عند سلوك الجسم إليه .

إذن : الخلاء ينتحى عند سلوك الجسم إليه ، ولا يثبت .

أى أن الخلاء جسم ، على معنى أن مانظنه خلاء ، هو أجسام لطيفة لانحسها . =

وتبيَّن أن الأبعاد الجسمية [١] لاتتداخل لأجل بُعديَّتها .

فلا وجود لفراغ ، هو بُعدٌ صرف .

وإذا سلكتْ الأجسامُ فى حركاتها ، تنحَّى عنها مابينها ، ولم يثبت لها بُعدٌ مفطور .

فلا خلاء *

وإذا أريد إدخال جسم كثيف فيما نظنه خلاء تنحى له الجسم اللطيف .

واعتبر ذلك فيما إذا أردت أن تدخل الماء فى زجاجة مثلا : فإنك تحس عند دخول الماء فيها ، حركة خروج الهواء منها .

مع أنه كان يظن أن مابداخلها خلاء لاجسم فيه .

فليس هناك بعد مفطور من شأنه أن يكون مكانا للجسم على مايقولون .

وهو المعنى الذى كان قد جوّز « الشيخ » وجوده سابقا ص١١٨ إلى أن ينفى القول بالخلاء على أنه عدم صرف .

ولما فرغ من ذلك ، كرّ على المعنى الذى استبقاه مؤقتاً إلى أن يتفرغ له

وقد كانت عبارة « الشيخ » هناك ، تشعر بأن تسليمه بـ « البعد المفطور » إنما هو تسليم مؤقت ؛ إذ كان يقول :

« فإن كان بينها خلاء غير أجسام ـ وأمكن ذلك ـ فهو أيضا بعد « مقدارى ليس على يقال : لاشىء مض . وإن كان لاجسم » .

ونتيجة القياس الثانى ، هى ماعبر عنه « الشيخ » بقوله :

« وإذا سلكت الأجسام فى حركاتها ، تنحى عنها مابينها ، ولم يثبت لها بعد مفطور » .

(١) وفى نسخة « الحجمية » .

إشارة :

ولقد يناسب[1] مانحن مشغولون به ، الكلامَ فى المعنى الذى يسمى « جهة » فى مثل قولنا : تحرك كذا ، فى « جهة كذا » ، دون « جهة كذا » .

ومن المعلوم أنها ، لو لم يكن لها وجود ، كان من المحال أن تكون مقصدا للمتحرك .

وكيف تقع الإشارة نحو « لاشىء »

فبيِّنٌ أن للجهة وجودا . *

---

(١) وجه المناسبة بين الجهة، وبين البحوث المتعلقة بالجسم والخط والسطح ؛ أن الجهة أمر يعرض للنهايات والأطراف : كالخط والسطح .

ومن المسلم به أنه يقال : تحرك زيد إلى الجنوب ، أو الشمال ، أو إلى تحت أو فوق .

ومعنى ذلك : أن الجنوب ، أو الشمال ، أو تحت ، أو فوق ؛ كان مقصد زيد فى حركته ؛ ولا يمكن أن المتحرك العاقل ، يقصد ما ليس بموجود .

إذن « الجهة » موجودة .

وهذا معنى قول « الشيخ » :

« ومن المعلوم : أنها لو لم يكن لها وجود ، كان من المحال أن تكون ـ وفى الأصل يكون ـ مقصدا للمتحرك » .

ودليل آخر لإثبات وجودها :

« الجهة » يشار إليها ، وما يشار إليه ، موجود .

إذن « الجهة » موجودة .

إشارة :

إعلم[١] أنه لما كانت الجهةُ مما تقع نحوه الحركةُ ؛ لم تكن من المعقولات التى لاوضعَ لها .

فيجب أن تكون الجهات ـ لوضعها ـ تتناولها الإشارة الحسية *

إشارة :

لما كانت[٢] الجهة ذات وضع ؛ فمن البيِّن أن وضعها ، فى امتداد مأخذ الإشارة والحركةِ .

ولو كان وضعها خارجا عن ذلك ، لكانتا ليستا إليها .

ثم هى :

إما أن تكون منقسمة فى ذلك الامتداد ، أو غير منقسمة .

فإن كانت منقسمة ؛ فإذا وصل المتحرك ، إلى مايفرض لها أقربَ الجزئين من المتحرك ، ولم يقف ؛ لم يخل :

---

(١) يريد « الشيخ » إثبات أن لـ « الجهة » وجودا محسوسا .
بعد ما أثبت فى الإشارة السابقة أنها موجودة ، وليست عدما صرفا .
و يمكن إثبات أنها محسوسة ، وليست من المعقولات المجردة ، هكذا:
« الجهة يقصدها المتحرك حركة محسوسة ، ولا يعقل أن المتحرك حركة محسوسة ، يقصد بها ما لا وضع له .
فوجب أن يكون لـ « الجهة » ـ ضرورة أنها تقصد بالحركة ـ وضع ، وأن تكون مشارا إليها إشارة حسية .

(٢) يحاول « الشيخ » فى هذا الفصل ـ بعد ما بين : أن «الجهة» =

إما أن يقال : إنه يتحرك بعدُ ، إلى الجهة .

أو يقال : يتحرك عن الجهة .

فإن كان يتحرك بعدُ إلى الجهة ؛ فالجهة وراء المنقسم .

وإن كان يتحرك عن الجهة ؛ فما وصل إليه هو الجهةُ ، لا جزء الجهة

فبيِّنٌ : أن « الجهة » حدٌّ فى ذلك الامتداد ، غيرُ منقسم .

فهو طرف الامتداد ، وجهة الحركة .

= موجودة، وأنها ذات وضع، بحيث يشار إليها إشارة حسية — أن يبين حقيقتها.

والطريق إلى ذلك أن يقال :

لابد أن تكون « الجهة » فى اتجاه الإشارة ، وفى اتجاه الحركة ؛ إذ لو كانت فى غير اتجاههما ، لما كانت الحركة إلى تلك الجهة ، ولما كانت الإشارة إليها . والمفروض أنهما إليها .

وإذ قد تبين أن « الجهة » تكون فى اتجاه الحركة إليها ، وتكون فى اتجاه الإشارة إليها .

فإما أن تكون الجهة منقسمة .

وإما أن تكون غير منقسمة .

فان قلنا : إنها منقسمة ؛ لزم المحال .

ذلك أنها إذا كانت منقسمة إلى جزئين مثلا؛ فاذا وصل المتحرك إلى أول الجزئين.

فان لم يستطع الحركة بعد ذلك ، لم يكن هناك شىء وراء هذا الجزء .

فيكون هو وحده « الجهة » .

والمفروض أنه جزء الجهة .

هذا خلف .

=

فيجب[1] الآن أن تحرص ، على أن تعلمَ : كيف تتحدد للامتدادات أطرافٌ بالطبع ؟ ! .

وما أسباب ذلك ؟! .

وتتعرَّف أحوال الحركات الطبيعية *

و إن أمكنه أن يتحرك ؛ فحركته :

إما أن تكون إلى الجهة . وهذا يقتضى أن الجهة لاتزال أمامه، وأن ماقلنا عنه : إنه جزء الجهة ليس جزء الجهة ، إذ المفروض أن الجهة ، لاتزال أمامه

و إما أن تكون عن الجهة ، وهذا يقتضى أنه جاوز الجهة ، وتركها خلفه ، فيكونُ ما قلنا عنه إنه جزء الجهة ، ليس جزء الجهة .

إذن الجهة شيء غير منقسم .

وهو معنى قوله :

« فبين : أن الجهة ، حد فى ذلك الامتداد ، غير منقسم » .

وتكون الجهة كما عرفها هو :

« طرف الامتداد » .

فطرف الامتداد ، بالنسبة للامتداد ، نهاية .

و بالنسبة إلى الحركة والإشارة جهة .

(١) وأما قوله :

« فيجب الآن ان تحرص ... الخ » .

فهو فيما يظن حفز للذهن ان يستعد لهذه المعلومات التى سيتعرض لها فيما يأتى .

وهم وتنبيـه :

لعلك[١] تقول : ليس من شرط ما إليه الحركة ، أن يوجَد .

فقد يتحرك المستحيل ، من السواد إلى البياض ، ولم يوجد البياض بعدُ .

---

(١) مر بنا ص١٢٢ قول « الشيخ » عن«الجهة» وعن إثبات وجودها :

« ومن المعلوم أنها لو لم يكن لها وجود ؛ كان من المحال ، أن تكون مقصدا للمتحرك » .

وهو صريح فى أن المتحرك لايقصد ماليس بموجود .

ورب قائل يقول ، اعتراضا على هذه المقدمة ، التى لابد منهـا لإثبات وجود « الجهة » :

ليس من شرط ماإليه الحركة أن يكون موجودا .

فقد يتحرك اللون ، حركة استحالة وتغير ، كأن يكون أسود مثلا ، فيستحيل إلى أبيض .

ففى أثناء الحركة ، لايكون ماإليـه الحركة ـ وهو البياض ـ موجودا ؛ إذ لايوجد إلا بعد أن تتم الحركة .

فقد وجدت ـ إذن ـ حركة ، ولم يكن ماإليه الحركة موجوداً ، بل لم يوجد إلا بعد أن تمت الحركة .

فلم تصدق إحدى مقدمات إثبات وجود « الجهة » .

فلم يثبت وجود الجهة .

فأراد « الشيخ » أن يرد هذا القول ، وأن يبطل هذه الشبهة .

لذلك حكى الأعتراض ثم ذكر له جوابين :

احدهما :

أن هناك فرقا ، بين مايتحدث عنه « الشيخ » و بين مايعترض به .

فإن اختلج هذا فى وهمك ؛ فاعلم أن الأمرين بينهما فرق .

وأيضا فإن ما تشككت به ، غير ضائر فى الغرض .

أما الفرق :

فلأن المتحرك إلى الجهة ، ليس يجعل الجهةَ ، مما يُتَوَخَّى تحصيلُ ذاته بالحركة .

بل مما يُتَوَخَّى بلوغُه ، أو القربُ منه بالحركة .

ولايجعل لها عندتمام الحركة حالا : من الوجودوالعدم؛ لم تكن وقت الحركة

= ذلك أن الحركة قسمين :

حركة استحالة .

وحركة فى الأين .

فالأولى : يقصد بها تحصيل شىء ليس موجودا ، وبوساطتها يوجد . كما فى استحالة اللون من السواد ، إلى البياض .

وهذا الصنف من الحركات ليس مما يتحدث عنه « الشيخ » ، وهو ما به يعترض المعترض .

أما الثانية . فهى حركة نقله ولا يقصد بها تحصيل ماليس موجودا ؛ وإنما يقصد بها الوصول إلى موجود .

فالجهة التى يتوجه إليها المتحرك . حركة نقلة . لابد أن تكون موجودة وذلك هو المطلوب .

الثانى :

فهو ماعناه « الشيخ » بقوله :

« وأماالآخر . فلأن الجهة ... الخ » . =

وأما الآخر :

فلأن الجهة ؛ لو كان يحصُل بالحركة لهـا وجودٌ كان وجودُها ، وجودَ ذى وضع ، ليس وجودَ معقول لاوضع له .

وذلك غرضنا .

على أن الحق ، هو الفرْق ؛ وعليه بِنـاء مايتلو هذا الفن من الـكلام إن شاء الله *

ومفاده :

أنه . حتى لو نزلنا عند اعتراض المعترض وقلنا : إننا نعنى بالحركة حركة الاستحالة ، لم يكن فى ذلك ما يتعارض مع ماذهب إليه من أن الحركة موجودة .

ذلك أن حركة الاستحالة ـ كما يقول المعترض نفسه ـ تنشأ عنها الجهـة وتوجد بها لا أنها كانت موجودة قبلها .

أيا ما كان الأمر ففيـه اعتراف بوجود الجهة وبأنهـا من الموجودات ، ذوات الوضع التى يمكن أن يشار إليها إشارة حسية .

ذلك لأن حركة الاستحالة فى الـكيفيات المحسوسة تقتضى ذلك .

وإذا كان « الشيخ » فى الجواب الثانى قد نزل عند رغبة المعترض وفرض الـكلام معه فى حركة الاستحالة ، فليس ذلك إلا استرسالا فى القول لقطع دابر الشبهة ، واجتثاثها من أصلها .

والا فالحق ـ عنده ـ هو ماأجاب به أولا . وأن حديثه إنما هو عن « الجهة » التى تنشأ عن حركة النقلة فى الأين. وعن الجهة بهذا المعنى ، يتحدث « الشيخ » فى النمط الثانى .

لاعن « الجهة » التى تنشأ عن حركة الاستحالة فى الـكيف .